



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة السابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة  
في ٤ / صفر / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ٢ / تموز / ١٩٩٥ ميلادية .  
العدد ( ٧ ) الجلد ( ٣٢ )

#### - جدول الأعمال -

##### الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
  - ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٤
  - لا اجازات .
  - ٣ - الردود على الأسئلة : ٤
- ١ - كتاب ميادة رئيس الوزراء رقم ( ١٧٤٤ ) تاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٥ ، جواباً  
على السؤال رقم ( ١٠٣ ) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الرحبي .
- ٢ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ( ٩٩٩ ) تاريخ ٩ / ٣ /  
١٩٩٥ جواباً على السؤال رقم ( ١٣٧ ) المقدم من سعادة النائب المهندس  
حماد ابو جاموس .

هكذا في الأصل

## الصفحة

- ٣ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٨٩) تاريخ ١٩٩٥ / ٢ / ٤ ، جواباً على السؤال رقم ( ١٣٠ ) للمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .
- ٤ - الاقتراحات برغبة : -
- ١ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٥ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي ، بشأن ربط الأحياء المتبقية من بلدة الجبيهة بشبكة المجاري اسوة بباقي الأحياء .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٦ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي ، بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية ذكور وأخرى اثاث في منطقة الجبيهة الشرقية .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٧ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن ربط منطقة الخرشنة من حوض رقم ٦ في عين الباشا بالصرف الصحي .
- ٤ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٨ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد بشأن أن تقوم الحكومة بتوفير مادة الطحين خاصة لسكان الأرياف والقرى .
- ٥ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٩ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي المجارمة ، بشأن إيجاد مواقف محددة وموحدة للباصات الأهلية وباصات مؤسسة النقل العام في مدينة عمان .
- ٥ - قرارات اللجنة القانونية : -
- ١ - قرار رقم ( ٣ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ١٩ ، والمتضمن مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ .
- ٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ١١ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- ( ابتداءً من المادة ٥١ ، القرار موزع في الجلسة الثانية )
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- حيث يوم الأربعاء ١٩٩٥ / ٧ / ٥ م
- الساعة العاشرة صباحاً

## محضر الجلسة

- ٦ - معالي المهندس سمير قنوار : وزير النقل .
- ٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
- ٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
- ٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .
- ١٠ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١١ - معالي السيد عادل القضاء : وزير التعمير .
- ١٢ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
- ١٣ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .
- ١٤ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
- ١٥ - معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- ١٦ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
- ١٧ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ١٨ - معالي الدكتور محمد ابو سليم : وزير الدولة .
- ١٩ - معالي السيد طه الهباجة : وزير الدولة .
- محضر الجلسة
- في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٥ / ٧ / ٢ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور مساعد أمين عام مجلس الأمة السيد لذيير عطيات .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد .
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
- ١ - معالي السيد علي ابو الراغب .
- ٢ - معالي المهندس سمير حباشنة .
- ٣ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .
- ٤ - د . بسام العموش .
- ٥ - السيد نواف القاضي .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
- ١ - د . ذيب عبد الله .
- ٢ - السيدة توجان فيصل .
- وحضر من الحكومة
- ١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء بالوكالة .
- ٢ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
- ٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .
- ٤ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .
- ٥ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

هكذا من الأصل



٢٠- معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .  
٢١- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

وحضر من الامانة العامة :

- ١ - السيد علي الحسين .
- ٢ - السيد محمد الرديني .
- ٣ - السيد غسان التجداوي .
- ٤ - السيد محمد العري .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الاعمال .  
السيد الامين العام بالوكالة : شكراً  
معالي الرئيس .  
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .  
معالي رئيس المجلس : يعني ؟  
يعني .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

لا اجازات .

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٧٤٤) تاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٥ ،  
جواباً على السؤال رقم (١٠٣) للمقدم  
من سعادة النائب السيد فواز الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٠٣

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى  
دولة رئيس الوزراء الأهم . للإجابة عنه خلال  
المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : المطلوب للاطلاع على الحقيقة  
كشف من قسم المساهمين في بنك القاهرة  
عمان بين رصيد بنك البتراء للاسهم التي  
يملكها بنك البتراء وعقود بيع وشراء الاسهم  
التي تمت من تاريخه حتى الآن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الرضي

بيع وشراء الاسهم التي تمت من تاريخه ،  
فأبحث اليكم بصورة عن كتاب معالي محافظ  
البنك المركزي رقم ٣٩٧ / ٣٩٥٦ تاريخ  
١٢ / ٢ / ١٩٩٥ المتضمن الاجابة عن  
السؤال اعلاه للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / إلى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية  
نسخة / إلى عطوفة المستشار للشؤون البرلمانية  
والسياسية .

نسخة / إلى الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٣٩٧ / ٣٩٥٦

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ م

الموافق : ١٢ / ٩ / ١٤١٥ هـ

سيادة رئيس الوزراء الأهم

عمان

اشير إلى كتاب سيادتكم رقم (٥١ /  
١٢ / ٤ / ١٠١٥) تاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٥  
ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب  
فواز الرضي الذي يطلب فيه كشفاً من قسم  
المساهمين في بنك القاهرة بين فيه رصيد بنك  
البتراء والاسهم التي يملكها هذا البنك ، وعقود  
شراء وبيع الاسهم التي تمت .

ارجو اعلامكم باله بعد الاستفسار من  
بنك القاهرة عمان وبنك البتراء تحت التصفية

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٦٥

التاريخ : ٧ / / ١٩٩٥ م

دولة رئيس الوزراء الأهم

أبحث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٠٣)  
تاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٤ المقدم من  
سعادة النائب السيد فواز الرضي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية .

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة إلى سعادة النائب فواز الرضي

نسخة إلى سجل الاسئلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ١٧٤٤

التاريخ : ٢٦ / ٩ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٦ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أشير إلى كتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٦٥  
تاريخ ٧ / ١ / ١٩٩٥ ومرفقه السؤال الموجه  
من سعادة النائب فواز الرضي بخصوص  
المساهمة في بنك القاهرة ورصيد بنك البتراء  
فيه والاسهم التي يملكها هذا البنك . وعقود

كتاب سيادتكم





معالي رئيس المجلس : الاستاذ فوز  
الزعبي .  
السيد فوز الزعبي : شكراً معالي  
الرئيس .  
زملائي الاكرام .

كنت قد طلبت بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ كشف من قسم المساهمين في بنك القاهرة عمان بين رصيد مساهمة بنك البتراء في بنك القاهرة عما وعقود بيع وشراء هذه الأسهم التي تمت من تاريخه حتى الان .

وقد وصلني كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم ٣٩٧ / ٣٩٥٦ تاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ مرفقاً به صورة عن كتاب بنك القاهرة عمان رقم ٣٧ تاريخ ٣١ / ١ / ١٩٩٥ ، حيث بين الرد تفاصيل عدد الاسهم التي كان بنك البتراء يملكها بتاريخ ٨ / ٢ / ٨٩ ، وعدد الاسهم التي تم احوالها اليه بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٥ / ٩٠ تاريخ ١٥ / ٧ / ٩٠ من شركتي عبهرة والرمال ، كما بين الرد عدد الأسهم التي تم بيعها وتواريخ بيع هذه الأسهم وأسماء المشترين لها .

إلا أنه يا معالي الرئيس لم يتم ارفاق صور عن عقود بيع وشراء هذه الأسهم كما طلبت ، لأنها تبين سعر شراء وبيع هذه الأسهم وبدونها يصبح الوصول إلى الحقيقة المشدودة أمراً عسيراً .

لهذا فالتالي من أجل الوصول إلى الحقيقة حول هذا الموضوع ألبت الآن من خلال المجلس اصبراري وتمسكي باستكمال طلبي

المشار اليه والحصول على صور عقود بيع وشراء كافة الأسهم المذكورة في رد معاليه وبأسرع ما يمكن .  
سيدي الرئيس ،  
الزملاء الاكرام ،

لا اعرف ما هو السر الذي يمكن وراء عدم الإجابة على سؤالي وفق ما طلبت ، ولا أرى سبباً مقنعاً لذلك غير إخفاء معلومات هي بالاصل حقائق الطرق التي من خلالها بيعت هذه الاسهم ، وهذا بالضرورة يعكس معنى لا ثاني له ، الا وهو سوء التصرف بأموال المواطنين وبالمال العام . الذي لحرص جميعاً الحفاظ عليه وحمايته . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٩٩٩) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٣٧) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٣٧

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية الاكرم .

بسم الله الرحمن الرحيم  
وزارة الطاقة والثروة المعدنية  
الرقم : ١٦ / ٣ / ٩٩٩  
التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٥ م  
معالي رئيس مجلس النواب  
مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (١٣٧)  
إشارة لكتاب معاليكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٨٤ بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٩٥ المتعلق بالسؤال رقم (١٣٧) تاريخ ٢ / ٢ / ١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب حماد ابو جاموس بخصوص إصصال التيار الكهربائي لمنطقة وادي القطار .

يسرني اعلام معاليكم أنه بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٩٥ تم إصصال التيار لمنطقة وادي القطار .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،  
وزير الطاقة والثروة المعدنية

سميح طالب دروزة  
نسخة / إلى السيد مدير مشروع كهرة  
الريف .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

أشكر معالي وزير الطاقة على إجابته المتأخرة كما وأقدم شكري للمهندس سميح

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لماذا لا يتم إصصال التيار الكهربائي إلى منطقة وادي القطار علماً أن اصمدة الكهرباء والاسلاك اللازمة لها تم تركيبها منذ أكثر من ٨ اشهر ، ارجو معرفة الاسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم إصصال التيار الكهربائي لسكان هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٨٤

التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

أبحث معاليكم صورة عن السؤال رقم (١٣٧) تاريخ ٢ / ٢ / ١٩٩٥ ، المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة إلى سعادة النائب حماد ابو جاموس

نسخة إلى سجل الاسئلة

هكذا حذو الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق: ١٠ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاستعلة

رقم السؤال: ٦

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير النقل. للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: تم إحالة العديد من موظفي المؤسسة على التقاعد وخدمتهم في حدود الـ (٣٠) عاماً. ولم يحل العديد ممن لهم خدمات أكثر من (٣٣) عاماً. ما هي الأسس التي اتبعت وبيان الأسباب الموجبة لتأجيل إحالة من لم يحل على التقاعد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

احمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم: ٣ / ١٦ / ٢٤ / ١٤٣

التاريخ: ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي وزير النقل

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٣٠) تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٥، المقدم

عجيلات مدير مشروع كهرة الريف والعمالين معه على جهودهم الجتيرة للوصول التي اضاءت الجزء الكبير من مناطق شرق وشمال عمان وخاصة أحياء المناخر، المغيرات، البيضاء، وادي القطار، خالد، صباح، أبو عليا، المرتد. والتي كانت تنقصها هذه الخدمة الحيوية، آملي أن يكملوا المشوار المبارك.

كما أقدم الشكر لمعالي وزير المياه ومدير والعمالين في سلطة المياه على توصيل المياه لتلك المناطق بالإضافة للأحياء الشمالية من منطقة بسمان.

والشكر كذلك لمعالي وزير الاشغال والعمالين معه وذلك لمباشرتهم إجراءات مشروع طريق الحرام الدائري، ولو أن البداية متواضعة، ونأمل بأكمال المشروع.

ونأمل أن تصل هذه العدوى الحبية لمعالي وزير الصحة لإعادة فتح مستشفى عمان العسكري ليُدعو له بالحيز الفقراء والمساكين والمعوزين.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام بالوكالة:

٣ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٥٨٩) تاريخ ٢ / ٢ / ١٩٩٥، جواباً على السؤال رقم (١٣٠) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة.

للموظف المعني بالقرار حق الاعتراض على هذا القرار لدى الجهات الرسمية المختصة والحاكم النظامية طبقاً لأحكام القانون والنظام خلال مدة شهرين من صدور القرار.

٢ - ان إحالة أي موظف على التقاعد أو بقاءه في المؤسسة يحكمها حاجة المؤسسة لخدمات هذا الموظف وخبراته ونصوص قانون التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية.

٣ - قامت المؤسسة في بداية عام ١٩٩٣ بالتنسيق لمعالي وزير النقل بإحالة عدد من موظفي المؤسسة حسب الاسس الواردة في قانون التقاعد المدني واتخذ القرار بإحالة البعض منهم من قبل مجلس الوزراء المقرر.

واقبلوا فائق الاحترام

سمير شعوار

وزير النقل

نسخة / عطوفة مدير عام مؤسسة الموائع

معالي رئيس مجلس النواب: الاستاذ احمد الكساسبة.

السيد احمد الكساسبة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر معالي وزير النقل جلي اجابته على سؤالي حول إحالة عدد من موظفي مؤسسة الموائع على التقاعد، مع ألي لم اكن بحاجة

من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة / إلى سعادة النائب أحمد الكساسبة

نسخة / إلى سجل الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل

الرقم: ٦٠ / ٣٣ / ٥٨٩

التاريخ: ٤ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتاب معاليتكم رقم ١٦٠٣ / ١٤٣ / ٢٤ تاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٥ ومرفقه السؤال رقم (١٣٠) تاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٥

والمقدم من سعادة النائب المحترم السيد أحمد الكساسبة بشأن إحالة موظفين حل التقاعد في مؤسسة الموائع.

أرجو ان ابين لمعاليتكم ما يلي:

١ - المؤسسة تخضع مثل جميع وزارات ومؤسسات الدولة لقانون التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية بموضوع إحالة أي موظف على التقاعد خاصة وان قرار إحالة أي موظف يصدر عن مجلس الوزراء وأي مخالفة للقانون والنظام فان

هكذا حذ لا حظ



تبلغ خدمته الا ( ثلاثين ) عاماً يحال على التقاعد .

جميع هؤلاء يحال على التقاعد وآخرون بما تجاوز ( ثلاثين ) عاماً يعمل ككتب في شؤون الموظفين ، ولم تستحدث لهم اية وظائف او مسميات وظيفية جديدة بأن تقيهم على رأس عملهم ليقون في هذا المكان ، اضرب مثال على ذلك :

ان احد الموظفين الذي قامت على كاهله مهمة انشاء ما يسمى بصندوق الاسكان ، والمحافظة على الاسكان اسكان وظيفي والتأمين على الآليات والافراد في المؤسسة وكانت تقاريره للسنوات الخمس الاخيرة كلها تتراوح ما بين جيد جداً وممتاز ، ثم فجأة يحال هذا الموظف على التقاعد .

لذلك فاني ومن منطلق عدم فاعلي بالاجابة التي وردت في رد معاليه مع احترامي له اطالب بتزويدي وخلال اسبوعين أسماء الذين تتجاوز خدماتهم ( ثلاثين ) عاماً ولا زالوا على رأس عملهم وما هي وظائفهم الحالية التي يشغلونها وتقاريرهم السنوية لآخر ( اربع ) سنوات ، وتقارير الذين أُحيلوا على التقاعد خلال اعوام ( ٩٣ / ٩٤ ) ، وتقاريرهم السنوية ( ثلاثة ) سنوات الماضية وخدماتهم والوظائف التي كانوا يشغلونها عند إحالتهم على التقاعد ، وإذا لم تصلني هذه الاجابة فسوف احول السؤال إلى استجواب ، وذلك رفقاً للظلم عن بعض الموظفين وتجاوز المراجعة والشللية والجهوية في التعيينات والاحالات على التقاعد في هذه المؤسسة وشكراً معالي الرئيس .

إلى أن يذكرني معاليه بأن المؤسسة تخضع لقانون التقاعد المدني ، وإن الاحالات على التقاعد تخضع لموافقة مجلس الوزراء الموقر ، لأنني عملت في المؤسسة ( خمسة عشر ) عاماً واعلم مدى التجاوز الذي الجأني بالسؤال ، لكن سؤالي جاء بناءً على معلومات موثقة لدي ، لأن موظفين مضى على خدماتهم ما يزيد على ( ثلاثين ) عاماً لا يعملون شيء الآن ولم تسند اليهم أي مهام لا ادارية ولا فنية ، ولكنهم يمضون وقتهم لجرد امضاء وقتهم فقط ، بقوا على رأس عملهم لصلتهم ببعض المسؤولين في المؤسسة ، أو مدير احد الدوائر الذي هو نفسه تجاوز خدمته ( ثلاثين ) عاماً وشقيقه فوق ذلك وآخرون ، ويحال على التقاعد موظفون بالكاد امضوا ( ثلاثين ) عاماً كان بعضهم يشغل منصب مدير عمليات ومدير تخطيط ومدير تدريب ومدير تطوير ، وارسل فيه إلى دورة لخصوله على درجة الماجستير في ادارة المواني وحصل على الماجستير على حساب المؤسسة وما ان يعود ويخدم عامين مديراً للعمليات ، لخلاف شخصي بينه وبين المدير العام يحال على التقاعد وخدمته لم تبلغ الا ( ثلاثين ) عاماً ، وآخر عمل مفتشاً للرصيف وهي أهم وظيفة لمؤسسة المواني تقريباً وعمل لمواقع أخرى ، وتبلغ مدته ( ثلاثين ) عاماً فقط ويحال على التقاعد ، وآخر أيضاً عمل في مجال الارصفة المتخصصة والآليات والمعدات لم تبلغ الا ( ثلاثين ) عاماً ويحال على التقاعد وآخر عمل مديراً للوازم ومديراً للرقابة الداخلية والتدقيق لم

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : شكراً معالي الرئيس .

في المرات السابقة طلبت من الأخ أحمد ترويدي بوثائق بما يتكلم به ولم يصلنا شيء منه ، والآن اطلب منه ترويدي بالاسماء والحيثيات التي ذكرها تحت هذه القبة ، وارجو من الاخ احمد أن يعطيني جميع التفاصيل حتى اقوم بالاجابة الكافية عن كل واحد فيهم ، لنرى اين هو الصحيح وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٤ - الاقتراحات برغبة : -

١ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٥ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي ، بشأن ربط الاحياء المتبقية من بلدة الجبيهة بشبكة المجاري اسوة بباقي الاحياء .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

ارجوا التكرم بعرض الاقتراح برغبة الثاني على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : ارجو عرض اقتراحي برغبة على

الجهات المختصة بشأن ربط الاحياء المتبقية من بلدة الجبيهة بشبكة المجاري اسوة بباقي الاحياء وذلك للمحافظة على السلامة العامة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

٢ - اقتراح برغبة رقم ( ٩٦ ) تاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٦ ، مقدم من سعادة النائب السيد

مفلح اللوزي ، بشأن إنشاء مدرسة

ابتدائية ذكور وأخرى اناث في منطقة

الجبيهة الشرقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة الثاني

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : اقتراح برغبة .

ارجو عرض الاقتراح برغبة على الجهات

المختصة . بشأن الشاء مدرسة ابتدائية ذكور

وابتدائية اناث في منطقة الجبيهة الشرقية لتخدم

الأطفال الصغار حيث ان مدرسة الذكور في

الجبيهة تقع بالجهة الشمالية وتبعد عن باقي

الاحياء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

مجلس النواب



٣ - اقتراح برغبة رقم (٩٧) تاريخ / ٢٨ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن ربط منطقة الخرشنة من حوض رقم ٦ في عين الباشا بالصرف الصحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٤١٦ / ١ / ٢٠ هـ

الموافق : ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تعاني منطقة الخرشنة من حوض رقم ٦ في عين الباشا الواقعة غرب منطقة المصانع وشمال مشروع التطوير الحضري تعاني هذه المنطقة من عدم وجود صرف صحي لها وهي مكونة من قرابة مائتي عائلة ، علماً بأن الخط الرئيسي للصرف الصحي يقع على بعد مائة متر منها شرقاً وجنوباً .

أرجو التكرم بربط هذه المنطقة بالصرف الصحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . محمد عويضة

٤ - اقتراح برغبة رقم (٩٨) تاريخ / ٢٨ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب

السيد نور الحديد بشأن أن تقوم الحكومة بتوفير مادة الطحين خاصة لسكان الأرياف والقرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : خلال زيارة خاصة لي لبعض قرى محافظة عجلون وفي بلدة أوصرة شكى المواطنون من عدم توفر مادة الطحين وهذه الشكوى تنسحب على بقية قرى ومدن المملكة .

أطالب الحكومة الموقرة بتوفير هذه المادة لأن كثيراً من المواطنين وخاصة سكان الأرياف والقرى لا يتناولون الخبز من الأفران .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

نور الحديد

٥ - اقتراح برغبة رقم (٩٩) تاريخ / ٢٨ / ١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب

السيد خالد عبد النبي المجازمة ، بشأن إيجاد مواقف محددة وموحدة للباصات الأهلية وباصات مؤسسة النقل العام في مدينة عمان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ٢١ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٣

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : باصات القرى والمدن لها مواقف معينة حول مدينة عمان . إلا باصات المؤسسة ( مؤسسة النقل العام ) لها الحق بالدخول إلى وسط عمان وإبصار الركاب إلى مركز المدينة ثم العودة بهم ثانية .

١ - باصات الأهالي والشركات الصغيرة لا يستعملها الركاب لعدم وصولها لمركز المدينة حيث ينصل الركاب إلى الموقف المعين ثم سيستأجر سيارة تودله إلى المدينة .

أقترح إيجاد مواقف محددة وموحدة لكل الباصات الأهلية وباصات مؤسسة النقل العام بحيث تتساوى للخدمة لكل المستفيدين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

خالد عبد النبي المجازمة

معالي رئيس المجلس : تحول إلى اللجنة الإدارية ، موافقة ؟

موافقة . البند الذي يليه .

السيد الأمين العام بالوكالة :

٥ - قرارات اللجنة القانونية :

١ - قرار رقم (٣) تاريخ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع القانون للمعدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية :

السيد حاتم الغراوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩٥ لدراسة مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ برئاسة مقرر سعادة السيد حاتم الغراوي ، وبحضور أصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب :

د . أحمد القضاة ، عبد الرؤوف الروابدة ، د . هاني حجازين ، د . همام سعيد ، م . عبد الهادي الجاهلي ، د . إبراهيم زيد الكيلاني ، عبد العزيز جبر ، ملحن الرحيمي ، عبد الباقي جمو ، إبراهيم شجدة ، د . فوزي الطعينة ، عبد الرحيم المكور ، د . أحمد الكولقي ، والسيدة نوجان فيصل .

وتغيب بمعدة أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :

هكذا في الأصل



عبد الكريم الدغني ، د . عبد الرزاق طيحات ، د . مصطفى شنيكات ، محمود الهويل .

وحضر الاجتماع من الحكومة :

١ - معالي وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

٢ - سلطة المياه

المهندس سنان خليفات

وقررت اللجنة بعد دراسة بمشروع القانون ومناقشته الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم خير  
أمين عام مجلس الامة  
مجلس النواب  
ملاحظة :

مخالفة حول المادتين ٢ ، ٣ من مشروع القانون مقدمة من أصحاب السعادة السادة النواب : د . همام سعيد ، د . احمد الكولفي ، د . ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الرحيم العكور ، والسيدة توجان فيصل .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه .  
ان ارتفاع كلفة التنفيذ لمشاريع المجاري ومحطات التنقية وصيانتها وتشغيلها بموجب السماح بالاستمرار بتقاضي المساهمة السنوية والبالغة ( ٣٪ ) من

القيمة التقديرية للايجار السنوي للمباني بشكل دائم فقد ارتفعت النفقات الرأسمالية والتشغيلية بشكل مطرد ومتزايد منذ عام ١٩٩٠ - ١٩٩٣ حتى وصلت في سنة ١٩٩٣ إلى ( ١٠٠٠ ، ٣٨٩ ، ٤٤ ) مليون دينار بينما كان ما استوفته السلطة من ايرادات الصوف الصحي ( ١٠ ) ملايين دينار والمساهمة السنوية المشار اليها اربعة ملايين ونصف المليون دينار سنة ١٩٩٣ .  
ان ما تستوفيه السلطة من ايرادات لا يتجاوز ربع النفقات السنوية مما يشكل عبئا على موازنة السلطة كما ان مشاريع المجاري في حاجة ماسة الى صيانة مستمرة وتشغيل بعد انشائها وبالتالي فان هناك ضرورة الى الاستمرار في تقاضي مساهمة المجاري العامة بصورة مستمرة وفق للمشروع المقترح ، أمّا بالنسبة للمساهمات التي تم استيفاؤها بعد مرور عشرين سنة على استحقاقها فقد عاجلها المشروع بحيث اعتبرها بحكم الامانة لحساب المكلفين الذين قاموا بدفعها وتم حفظ حقهم بها بحيث يتم التقاضي بين المبالغ المستوفاة منهم وبين اي تحقيقات تترتب عليهم للسلطة بموجب هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : احب الزملاء  
الي خالفوا قرار اللجنة القانونية ، يمكن أن يقرأ المخالفة من يرغب ؟ الدكتور الكولفي . تفصيل .

الدكتور احمد الكولفي :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة

لخالف الأكثرية في اللجنة القانونية على ما ذهبت إليه في المادتين ٢١ المعدلة و٣١ المعدلة وذلك للأسباب التالية :

١ - لقد جاء هذا القانون ليفتح ضريبة ٣٪ على الاطلاق وإلى الأبد . وهذا يعني أن يدفع للمواطن ما يلي :

١ - ٣٪ من قيمة الاجارة السنوية .

٢ - رسوم وصل المجاري .

بالاضافة طبعاً إلى ما يدفعه إلى المتهمد ولفقات ما يكون داخل العقار الذي يملكه .

٣ - بدل انتفاع شهري يقطع مع بدل المياه في كل دورة .

بالاضافة إلى ان ضريبة ( ٣٪ ) كانت فيما سبق في القانون الاصلي كانت ( ٢٪ ) .

معالي رئيس المجلس : دكتور اذا سمحت المخالفة امامي اقرأ المخالفة كما هي مكتوبة اذا سمحت .

الدكتور احمد الكولفي : معالي الرئيس كيف لعاد المخالفة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي المخالفة مكتوبة امامي انتم كنتم المخالفة كما ترغبون ، ارجو قراءة المخالفة كما هي مرفقة مع جدول

الاعمال ، اذا كان هناك شرح للمخالفة تستطيع لاحقاً أن تشرح .

الدكتور احمد الكولفي : خلي خبري يقرأها ومن حقه ذلك .

معالي رئيس المجلس : ارجوك اقرأها وتستطيع بعد ان تعلق وتدافع عن مخالفتك اقرأ لنا المخالفة .

الدكتور احمد الكولفي : ونرى أن العشرين سنة مدة كافية لدفع النفقات الرأسمالية ، ولا داعي لاطلاقها .

٢ - إن اللزم التي استحققت للمواطنين دون سند قانوني لا بد من اعادتها للمواطنين . طبعاً الذين دفعوا اكثر من عشرين عام .

٣ - إن هذه الضرائب لا تراعي العدالة بين المواطنين حيث أن بعض المناطق مضي عليها سنوات طويلة وهي تدفع مثل هذه الرسوم دون أن تصل إليها الخدمات لأسباب غير مفهومة إلا عدم مراعاة العدالة .

٤ - أن تنفيذ المشاريع لم تراعى فيه حسن الدراسة والتخطيط ، وتخشى أن يستمر هذا التخطيط ، ولا بد من وضع سياسة عامة وبيان الخطط المناسبة حتى نوافق على مثل هذا القانون .

د. همام سعيد

د. ابراهيم زيد الكيلاني عبد الرحيم العكور

توجان فيصل

هكذا يجب

المسند المقرر :

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون سلطة المياه

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة

المادة (١) :

موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية ؟ معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدخمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة كما ترى من تقرير اللجنة لقد كتبت غائباً عن تلك الجلسة وارى ان هذا القانون الذي هو عبارة عن ثلاث مواد يمكن أو مادتين ثلاث مواد ، هذا القانون سبق وان نظر في اللجنة المالية سابقاً .

الحقيقة اذا رفضت مادة من هذا القانون يعتبر منتهي ، لكن اريد ان اوضح انه من الامانة يمكن ان اقول :

صحيح اننا نناقش المادة الاولى التي هي

انتهى النص السابق طبعاً يا اخوان كان فيما مضى القانون الاصيلي النسبة (٢٪) فارتفعت إلى (٣٪) بمعنى ان الزيادة ( خمسين ٪ ) ، والمواطن مرهق بالضرائب اصلاً ، فكيف اذا زادت عليه هذه الضريبة التي تدفع مع كل دورة ؟

وكالت قرارات مجلس النواب المستندة إلى توصيات اللجنة المالية ان تتوقف الحكومة عن جباية هذه الضريبة ولا يدفع مبدأ المقاصة فيما زادة دفعه عن ( عشرين ) عاماً ، ومع ذلك ما زالت اجهزة الجباية تجبي على الرغم من تلك التوصية وذلك القرار ، والبرمت الحكومة بذلك ثم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون لا تخفى على أحد فكيف نضيف عليهم عبئاً جديداً ؟

أما القول بأن التكاليف كثيرة ومهله لا يغطي سوى ربع المطلوب فهذه في الاصل خدمة ليست قضية تخضع لمبدأ الربحية ، أو لمبدأ التناسب حتى في ما يحصل أو ما يجبي ، بالنسبة للنفقة الرأسمالية لأن الاصل ان تتوفر لكل مدينة مثل هذه الخدمة ، بغض النظر عن مثل هذا الاستلوب في الجباية ، هناك وسائل اخرى تستطيع الحكومة ان تؤمن هذا المطلوب وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، بفضل المقرر .

مادة التسمية ، ولكن كما ذكرت هذا القانون يناقش بمجمله ، الفقرة (ب) من المادة الثانية :

التي تعتبر المبالغ المساهمة السنوية التي كانت قيد التحصيل او استوفيت من قبل اي من البلديات والجهات الرسمية في المملكة بعد مضي عشرين سنة على استحقاقها وحتى تاريخ العمل باحكام هذا القانون في حكم الامانات لحساب المكلف .

هذا كلام الحقيقة مخالف للدستور ، قانون سلطة المياه أو الساري المفعول يقول : - تحصل لعشرين سنة وقد انتهت العشرين سنة لا اذكر قبل يمكن ( ثلاث ) سنوات او ( ستين ) انتهت .

هذه المدة بعد ان انتهت يعتبر استيفاء اي فلس من المواطن هو استيفاء في غير محله ، ويستطيع اي مواطن ان يقيم الدعوى لدى المحكمة المختصة ضد الخزينة ويحصل ما حصل منه ، اما ان تقننها مخالفة اركانيتها الحكومة فهذا امر مخالف للدستور تماماً ، وتقضي الامانة المهنية والامانة القانونية ان اذكر لحضراتكم هذا الكلام .

ثانياً : اذا دخلنا في الموضوع الذين شرعوا القانون قبل اكثر من ( عشرين ) سنة كانوا اخصى منا ، وكانوا يعتبرون ان مدة التحصيل ( ٢٪ ) لمدة ( عشرين ) سنة تكفي لأقامة هذه المشاريع ، وقد اقيمت اغلب مشاريع المجاري في المملكة يمكن بقي هناك مناطق كثيرة او بعض المناطق لم تجري فيها عمل مجاري عامة

او شبكات مجاري عامة او محطات تنقية ، لكن ان تعود وتعديل القانون ورفع الضريبة وإلى الابد يعني التي شرعوا زمان ارحم منا للناس ، انا ارى ان هذا الكلام علاوة على انه مخالف للدستور به ظلم كبير وفادح على المواطنين ، مواطن يدفع مع قانون المياه رسم معين على استعمال المجاري وايضاً يدفع كما ذكروا الاخوان المخالفين رسوم رسم المجاري لا يحصل بالمجاري العامة ، لا واحد يني او يكون ايضاً مبني سلف ويريد أن يحصل بالمجاري العامة يدفع رسم ايضاً رسم كبير جداً ومرهق ، ايضاً ولأني ونضع عليه ( ٣٪ ) إلى ابد الابد ، هذا برأيي لم يقل به احد ، ولذلك انا مع رد هذا القانون كاملاً وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري : شكراً معالي الرئيس .

حضرات النواب الزملاء

الحقيقة هذا المشروع ارجو النظر اليه وليس كأه مشروع تجاري المقصود به زيادة العبء الضريبي على كاهل المواطن ، هذا مشروع وطني اسوة بمشاريع المياه والمجاري في كل العالم هذه الخدمة انسانية بنية مطلوب من جميع السكان ان يشاركون فيها ، وبعقادي ان ما تفضل فيه بعض الزملاء وكما ورد في المخالفة فيه هناك بعض القضايا يجب تصحيحها .

هكذا في النص



أولاً : مشاريع المجاري وشبكات الصرف الصحي الآن وصلت إلى ( ٦ ٪ ) من كل المواطنين ، وهي تعتبر نسبة عالية جداً وهذه النسبة يجب ان تصل إلى ( ٧٥ ٪ ) من سكان الاردن ، بقي على وزارة المياه والري مشاريع كثيرة موجودة في التوضيح التي بعثناه اليوم الى الزملاء اعضاء مجلس النواب ، كلفة المشاريع الرأسمالية كما وردت في هذا التقرير وهي امام كل الزملاء ، كلفة فلكية ، بمعنى ان هناك معات للملايين من الدنانير مطلوب من الحكومة ان تقوم بتخصيصها من اجل اكمال هذه الخدمة لكل المواطنين ، وبالتالي الحكومة وسلطة المياه وباعتقادي لا تستطيع الا من خلال مجموعة من الاجراءات ومجموعة من القروض والتمويل القيام بهذه المهمة واعتقد انه من تفضل به الزميل عبد الكريم الدغمي ، هذا المشروع بحث السنة الماضية مع اللجنة المالية في مجلس النواب ، وتم الاتفاق على موضوع المبالغ ( ٣ ٪ ) التي جمعت من غير تغطية قانونية لفترة ما بين ( ٨٦ ) إلى الفترة الحالية وتم الاتفاق على ان توضع بصيغة كأمانيات للذين دفعوا هذه المبالغ ، واسمحوا لي ان اقول بان الفكرة التي كانت سابقاً لدفع ضريبة معينة مقدارها ( ٣ ٪ ) وليس ( ٢٠ ٪ ) لتغطية ومساهمة المواطن بالانشاء وتجهيد محطات التنقية ، هذه الكلفة بنيت على اساس سابقة كانت الظروف آنذاك غير الظروف التي تسود الآن ، الكلف الحالية لانشاء محطات التنقية كلفتها هائلة جداً ، ومن ثم حين صدر قانون المجاري في ( ٦٤ ) وعمل فيه حتى ( ٦٩ ) ثم

اوقف مستان ، وجاء قانون سلطة المياه والمجاري في ( ٧٣ ) وقال ( عشرين ) سنة فالحديث عن كل عقار يجب ان يدفع ( عشرين ) سنة ، هناك قوائم موجودة لدى وزارة المالية حصلت منها ضريبة المسقفات بالاضافة إلى ضريبة المجاري ، ولم تصل معظمها إلى ( عشرين ) سنة والآن للموضوع مطروح امام الاخوة الزملاء في مجلس النواب ، هذا الموضوع يجب الانتهاء منه صار له من ( ٨٧ ) مطروح على قائمة القضايا التي لا يوجد لها حل ، وباعتقادي ان هذا الموضوع اساسي وحاجة إلى تفهم الزملاء ، هناك مشاريع كثيرة متصل إلى كل المناطق في المملكة ، الذين قالوا في مخالفة بأن لا عدالة هناك في التوزيع فارجو ان لا يكون هذا الكلام منبثي من الكار أو ممارسات معينة ، هناك عدالة في توزيع المشاريع ، هناك دراسات لتغطية كافة النحاء للمملكة وهي مرفقة بهذا التقرير ، هذه المشاريع متكلف ( ٣٤٠ ) مليون دينار اردني ، في الخطة الخمسية القادمة فارجو ان يكون موضوع العدالة ليس مطروحاً امام الزملاء .

الراسمالية ، ولا تساوي ( ٢٥ ٪ ) من الكلف التشغيلية ، وباعتقادي ان هذا المشروع هام ويجب النظر اليه كمشروع غير ربحي ، يجب مشاركة المواطنين فيه من خلال ابقاء هذه المساهمة إلى الابد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

النقطة التي اثارها معالي رئيس اللجنة القانونية ، القول بأن هذا القانون غير دستوري ، في الحقيقة قد يكون الكلام وارد لو كان هناك مصادرة للحقوق ، لكن هذا القانون جاء بحل مشكلة قانونية من خلال تسوية الحقوق ، نتيجة اجتهادات لموضوع ضريبة المجاري ، والاضطراب التشريعي التي نحصل كما ذكر الاخ صالح في ( ٦٤ ) وفي ( ٦٩ ) كان الاعتقاد ان مدة ( العشرين ) سنة لم تنتهي بعد ولكن البير هذا الموضوع امام مجلس النواب وأوصى المجلس بحل هذه المشكلة باعتبار ان مدة ( العشرين ) قد انتهت ، الامه تستطيع ان تشرع كما تشاء وتستطيع ان تضع قاعدة لتسوية الحقوق ، وعندما يأتي التشريع الجديد يعترف بهذه الحقوق ، ويكون المبالغ التي استوفيت بعد ( العشرين ) سنة هي لصاحب هذا المال وتسوى امامه بأسلوب المقاصة أو بأسلوب التيسيط أو بأي أسلوب آخر ، فيكون هناك اعتراف بأن هذا حق وليس مصادرة للحق ، لا اجد اي نص دستوري ، يمنع نواب الامه من ان تنوي الحقوق ،

القوانين تسمح بالاستملاك الجبري وتدرع الملكية جبراً عن صاحبها ويؤخذ ربع الأرض مجاناً وهكذا وهكذا ، مجلس الامه الكريم هذا صدرت عدة قوانين قسّطت ديون ، سوت حقوق ، شرعت ضرائب استوفيت خطأ فهذه منهجية ، القضية الثانية التي هي حقيقة فعلاً أنه سنة ( ٦٤ ) وضع أول قانون لضريبة المجاري وكما ذكر الاخ رئيس اللجنة القانونية ان واضعي ذلك القانون كان في حسابهم ان ( عشرين ) سنة تكفي لكن واقع الحال والكل يضطلع ان الهجرات الجبرية والاعداد الضخمة على سكان المملكة خرجت من نطاق اي منظم وهذه فيه عليها دراسات ولم يكن يخطر في بالي اي منظم ان العاصمة ستكون في هذا الرقم المدهل ، وأن باقي مدنا ستكون بهذا الرقم المدهل ، المقولة بأن من شرع القانون سنة ( ٦٤ ) كان يعتقد ان ( العشرين ) سنة تكفي ، حقيقة هذا امر يخضع للحسابات وأنتم اقدر على معرفة ذلك ومدى الاكلاف ، بتقديري ان الحل الذي اقدم عليه مشروع القانون المقدم من الحكومة هو مشروع حقيقة لتطبيق الدستور وقواعد العدل والانصاف وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء أفاضل نحن في هذه اللحظة بالذات الحقيقة لسنا بصدد بحث رد القانون أو قبوله ، نحن الآن بدأنا في مناقشة مواد القانون مادة مادة لرد القانون موقعين :

الموقع الأول : عند دخول القانون على مجلسين

هكذا في النص

النواب وقبل إحالته للجنة ، هناك امكانية ان يرد القانون .

ثم بعد مناقشة هذا القانون في نهايته يجري التصويت على مواد القانون كاملة ، وهناك احتمالية رد القانون ايضاً ، لذلك نحن الآن بصدد مناقشة المواد مادة مادة وعند الانتهاء من القانون يمكن ان يرد القانون اذا رفض المجلس التصويت بالموافقة على القانون ككل نحن الآن في المادة الأولى وارجو ان ينحصر النقاش حول القانون في المادة الأولى ، الاستاذ المعكور .

السيد عبد الرحيم المعكور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة معالي الرئيس ان الحديث كما ذكر معالي ابو فيصل انه هذا القانون عبارة عن ثلاثة مواد يقرأ مجمله .

معالي رئيس المجلس : لا يا سيدي مع احتراماتي وتقديري لرأي ابو فيصل ، نحن الآن نقرأ مادة مادة .

السيد عبد الرحيم المعكور : معالي الرئيس هذا القانون حينما عرض على المجلس الكريم كان التصويت يذهب إلى اللجنة القانونية ، الا انه كان هناك اصرار على إحالته للجنة المالية في الاول ، فأحالته للجنة القانونية ، وتبين ان اللجنة المالية ردت مرتين لعدم القناعة بما ورد في هذا القانون فأحيل إلى اللجنة القانونية ، اللجنة القانونية حقيقتاً نظرت في هذا القانون ايضاً بصورة فيه شيء من

الاستمجال وعلى ان الموضوع لم يأخذ حقه حتى في اللجنة القانونية في النقاش وتم التصويت بصورة مستعجلة ، اقول معالي الرئيس ان المواطن امام هذا القانون واحد من اثنين ، اما متفعل من الجاري او غير متفعل ، غير المتفعل من سنة ( ٦٤ ) في المناطق الخاضعة ما زال يدفع حتى هذا التاريخ ، وكان يفترض سنة ( ٨٤ ) ان يتوقف الدفع من قبل المواطنين ، واستمرت الحكومات المتعاقبة تجمع الاموال ومخالف لنص الدستور لا يجمع مال من غير نص ، فهذا المال المجموع من سنة ( ٨٤ ) فصاعداً ماله اي تغطية قانونية ، جاء هذا للمشروع ليعطي هذا القانون ، وبما ريت يغطي بصورة سليمة بل يطالب المواطن انه يقاص مقاصه ويستمر بالدفع حتى يبعث الله من قبره ويجوز يلحقه ايضاً وهو في القبر شيء من الضرائب الأمر الثالث معالي الرئيس ان هذا القانون للمتفعل منه ، حتى المتفعل ما زال يدفع من تاريخ ( ٦٤ ) حتى هذه اللحظات ويستمر في الدفع و قضية الدفع حقيقة ضريبة تضاعفية يدفعها المواطن بشكل مرهق ، سألت انا وتبين لي معالي الرئيس ان المواطن يدفع عند توصيل هذا المتفعل بعد المبالغ المدفوعة كلها له للمتظلمة يوم يريد ان يوصل يدفع ( ٢٥ ٪ ) من قيمة التخمين ، ايضاً بالبها رسوم مختلفة يدفعها عند التوصيل ، ثم يسلم هذا المواطن المسكون إلى المتعهد ، الحكومة تقول لك انا اوصيل ثليكة جاملة ويسلم بعد ذلك للمتعهد ، وتبين من احصاءات رقمية ان مواطنين دفعوا من اجل قضية التوصيل فقط

من بيته إلى المجاري العامة ( ١٦٠٠ ) دينار . معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

القضية الثالثة المواطن المستفيد يدفع من ( متر ) إلى ( عشرين ) متر ( ثلاث ) قروش ، وهكذا إلى ان يصل إلى ( مائة ) ، المائة يدفع ( ٢٥ ) قرش للمتر ، فجأة المتفعل اذا صرف ( ١١٠ ) متر يدفع على كل متر ( ٦٠ ) قرش زيادة ، معنى ذلك يصير يدفع ( ٨٥ ) قرش كل متر زيادة ، هذه ضريبة حقيقة ستتهك كاهل المواطن ، ولذلك حقيقة نحن مصرّون على مخالفتنا وارجو من الزملاء ان يقرروا انهم نواب لشعب لا يجوز ان يرهق بالضرائب وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام دكتور عكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : سمعت كنت تقول ان هذا القانون يقرأ مادة مادة ، القانون كله كما ذكر معالي رئيس اللجنة القانونية هو مادتان في الاصل وهما ينصبان على التعديل المتعلق ( ٣ ٪ ) ، وسريان هذه الـ ( ٣ ٪ ) إلى ما بعد ( ٩٥ ) حتى تغطي نقطة قانونية لفترة ما بين ( ٩٥ ) و ( ٨٤ ) ، ولذلك الحديث بمجمله ينصب على : هل اللجنة القانونية صاحبة اختصاص في تشريع مالي وفق اجكام النظام الداخلي المادة ( ٢٦ ) منه ؟

وكيف أحال المجلس هذا المشروع على هذه اللجنة ابتداءً ؟ نحن نلشع معالي الرئيس وزعم تشريعنا ننتظمن فيها امام محكمة

العدل العليا من قبل اي متضرر ، لذلك ، يجب ان ننتبه اذا اقتر هذا المجلس ان يحتمل المواطن اعباء ضريبية الامرله .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور الحديث في نقطة النظام اذا سمحت .

الدكتور عبد الله العكايلة : نقطة النظام ، ان القانون ليس كما ذكرت هو مادتان ، ولذلك الحديث يجري على التعديل وعلى فحوى النسبة وسريات النسبة فقط .

وهل يجوز للجنة القانونية ان تشرع اما اللجنة المالية ؟

وكيف السبيل إلى الخلاص من اشكال هذا القانون ؟

معالي رئيس المجلس : القانون مادتين دكتور ، هل نناقش المادة الثانية قبل الأولى والا الأولى قبل الثانية ؟

الدكتور عبد الله العكايلة : ماشي يا سيدي تفضل .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : سيدي الرئيس لا اعتقد ان احداً منا وزيراً أو نائباً يحب ان يرهق كاهل المواطن بالضرائب بأي ضريبة من الصبغ ، والضريبة عادة لا تحسب بنسبتها وإنما بنحصيلها ، وصحيح من قال بان الجباية لم تكن تستند إلى تشريع ولو كانت تستند إلى تشريع لما كان هناك حاجة لهذا المشروع ، لهذا

هكذا في الاصل



المشروع جاء لأن بعضاً من الجباية تم خارج إطار القانون المعمول به ، ليس نتيجة للكيد ولا رغبة في الظلم وإنما نتيجة اختلاف في فهم القوانين ، ونتيجة تعارض فيما بينها .

سيد الرئيس حماية البيئة أصبحت هدفاً رئيساً لكل دولة ولكل حكومة ، ويقتنع اخواني جميعاً معي ان وضع الصرف الصحي في بلدنا ليس وضعاً مريحاً ، وان وارداته لا تمثل ربع نفقاته وان من يقول ان ( عشرين ) سنة كافية للانشاء ، لرجو ان يترجم ذلك إلى ارقام حقيقية ، هناك كلفة رأسمالية للمشاريع لم يغطي ربعها من ( ٣٠٪ ) التي تجمع على مدى ( عشرين ) عاماً ، ولا هناك كلفة ادارية للمشاريع هي التي تغطي من النسبة المئوية ان الرقم الذي يضاف إلى استهلاك المياه ، بحيث ان الأكثر استهلاكاً واستخدماً للمشاريع الصرف الصحي هو الذي يدفع اكثر ، وهناك ايها الاخوة كلفة التجديد والتطوير ، فلكل مشروع صرف صحي غير لا يصل ( العشرين ) عاماً ، وخلال هذه المدة انت بحاجة إلى إعادة انشاء المشروع او تطويره وكثير من المشاريع التي نشأت وكانت ناجحة في مطلع عمرها أصبحت الآن مشاريع منتهية وهي بحاجة إلى ارقام فلكية لتجديدها وما مشروع الخربة السمرات الا مثال بسيط على هذا الموضوع والخدمة ايها الاخوة يجب ان تغطي نفقات ، من يقول ان هذه الخدمة ليست تجارية صحيحة ، ولكن لا بد من مصدر لتغطية هذه الخدمة ، اذا كنت بحاجة لـ ( مائة ) مليون دينار للصرف الصحي سنوياً ، لا بد ان تعرف

من أين تحصل الخربة على مثل هذا المبلغ ، او من أين تقتطع هذه المبالغ حتى تصرف في هذا الاتجاه ، ان تكاليف الصرف الصحي موضوعه بين يدي الاخوة ، وان اردوا فرصة اكبر لدراستها فهي بين ايديهم للصرف بها ، ولكنها ارقام كبيرة لا تغطيها اية رسوم مفروضة حالياً ، سواء على التوصيل او على النسبة المئوية لـ ( عشرين ) عاماً ، أو ما يفرض على كلفة المياه ، سيدني ليس صحيحاً ان ( العشرين ) سنة انتهت في ( ٨٤ ) لقد انتهت للبعض لأن ( عشرين ) سنة تحسب من بداية استثمار المنزل والمبنى ، وكثير من المباني لم يتم عليها ( عشرين ) عاماً لأنكم تعرفون ان النهضة العمرانية ليس عمرها اكثر من ( عشر ) سنوات ، وبالتالي القول ان جميع هذه المبالغ كلها تجبى وقد تجاوزت ( عشرين ) عاماً ليس وارداً .

الامر الثاني ايها الاخوة ان هناك مبالغ تعترف بها الحكومة للمواطنين هذه المبالغ ان اردت ان تدفع فوراً ، معنى ذلك هناك حاجة للاقتراض وما يتأثر بذلك برنامج التصحيح الاقتصادي من زيادة نسبة الاقتراض لهذا المجال ، الحل الذي وجد هنا حل توفيقى ان هذه المبالغ حتى من حقوق المواطنين تقاوم مع اي مبالغ ترتب لهم على الخربة ، اذا كان هذا الامر ليس مناسباً ، ارجو ان تعرف المصادر التي يمكن منها ان توفر دفع هذه المبالغ لاصحابها ، او تغطية النفقات الفلكية التي تكفلها عمليات الصرف الصحي او ان هذا الامر سيؤدي إلى ضعف في توزيع هذه

الخدمات ، وهي خدمات ضرورية لكل انسان في هذا البلد .

اما أن يطرح هذا الموضوع على انه رغبة في انقال كاهل المواطن ورغبة في زيادة الضرائب فهو امر لم يكن في ذهن الحكومة ولن يكون ان شاء الله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

الزملاء الكرام

هذا القانون الذي هو عبارة عن مادتين فقط فان البند الوحيد على احد جلسات اللجنة القانونية ، وقد تحدث فيه كافة الاخوان اعضاء اللجنة ، وقد تحدث البعض منهم ثلاث او اربع مرات ، وقد كانت الفرصة متاحة للجميع ، لذلك انا اعتقد ان هذا القانون قد اخذ حظه والياً من الدراسة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حمزة منصور نقطة نظام .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام ان هذا القانون قانون مالي ، المادة ( ٢٦ ) كما اشار اخي ابو لؤي لتحديد الجهة التي يحال اليها هذا المشروع ، وهي اللجنة المالية ، وهذا التقرير مع احترامى للجنة القانونية التي صدر هذا التقرير لا يجوز ان يقدم هذا التقرير بهذه الصورة لهذا المجلس ،

اما ان يقدم تقرير اللجنة المالية هي صاحبة الاختصاص ، او يقدم تقريرى اللجنة المالية واللجنة القانونية جنباً إلى جنب ، واما تقرير مشترك لجلسة مشتركة بين اللجنة المالية واللجنة القانونية ، وبناءً عليه فأني اقترح احالة هذا المشروع إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة ، اما حول ما جاء في القانون فلدي كلام كثير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي الجبالي .

السيد عبد الهادي الجبالي : شكراً معالي الرئيس .

أولاً : اريد ان اقول ان الذي قرر تحويل هذا القانون إلى اللجنة القانونية هو المجلس ، والمجلس سيد نفسه ، ولا يجوز الطعن في قرار المجلس .

ثانياً : اريد ان اعود للقانونية وانا عضو في اللجنة القانونية ، اقول ان اللجنة القانونية ناقشت هذا الموضوع بالتفصيل ، اريد ان اسأل الآن انا هل نناقش شكليات او تصرفات وزارة المياه والري .

ام نناقش مشروع مهم يحتاج له كل مواطن ، ان كان في القرية او في المدينة ، موضوع المجاري موضوع حضاري كل شخص بحاجة لأن يكون بيته مربوط إلى مشروع مجاري ، والذي لديه بيت غير مربوط اعتقد انه يعرف المعاناة التي يعاني منها من جراء عدم ربط بيته في المجاري اذن السؤال الأول : هل

مجلس النواب

نحن بحاجة إلى مشروع مجاري ليعم المملكة الأردنية الهاشمية أم لا ؟

إذا كنا بحاجة يجب ان نفتح على اموال لتغطية هذا المشروع من دراسة ما تم في الماضي الذي صرف على مشاريع المجاري كما قال نائب رئيس الوزراء ومعالي وزير المياه ، كان مقداره اقل من ( ربع ) التكاليف ، يعني حتى ( ٣٪ ) المطلوب الآن ان تكون ضريبة لا تكفي إلى اكثر من ( ١٥٪ ) من مجمل ما هو مطلوب لاستكمال مشاريع الصرف الصحي في المملكة .

ثالثاً : الذين سيدفعون هم اصحاب العمارات الكبيرة وليس كاهل المواطن العادي ، الذي اجار بيته يعني لا يتعدى بضع عشرات من الدنانير ، حقيقة ان سؤالي انا بحاجة إلى مبالغ على الصرف الصحي لضرورته وعلى المجلس ان يتحمل المسؤولية ، نحن الذين نقرر من اين تأتي الاموال لتغطية هذا المشروع اذا اقربنا انه مشروع ضروري فاذا لا يزيد ان نضع هذه الضريبة انا اعتقد ان على المجلس ان يقرر من اين تصرف هذه المبالغ من قانون الموازنة العامة ، او في اي وسيلة يرى المجلس الكريم ان يجد الوسيلة لتأمين هذه المبالغ وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل اذا اردتم ان تناقشوا بهذه الطريقة حول نسب الضريبة المدفوعة ، هل ترغبون في نهاية حديث الزملاء اطلب التصويت على المادة الاولى والثانية معاً ؟

إذا كان هذا هو المقصود سأطلب

التصويت في نهاية النقاش على المادة ( ١ و ٢ ) معاً ، اذا كان هذا غير المقصود فأرجو ان ينحصر النقاش في المادة الأولى لتجاوزها ، ثم نناقش المادة الثانية التي فيها النسب والتي فيها مقدار الضريبة ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : معالي الرئيس ارجو ان يتسع صدر معاليكم للملاحظات الزملاء لأن هذا القانون يأخذ أبعاد كثيرة بين المواطنين لأنه فرض ضريبة .

معالي رئيس المجلس : اخي عبد الله فقط اربأ آية للنقاش ، لكن اذا كنا نناقش مادة اثنين ، هل سنعود ونناقش مرة ثانية .

السيد عبد الله اخوارشيدة : لو تكرمت معالي الرئيس ارجو ان ابين ، القانون عبارة عن مادتين المادة الاولى عبارة عن تعريفية وليست بحاجة إلى اي شرح وإلى اي تفصيل او يناقشها المجلس .

معالي رئيس المجلس : اذن نتجاوز المادة الأولى .

السيد عبد الله اخوارشيدة : نعم نتجاوزها ، هي عبارة عن تسمية ، للمادة الاولى عبارة عن تعريف وتوصية ، نحن في صلب المادة الثانية وهي الأهمية والعمود الفقري في هذا البحث ، لو تكرم معالي الرئيس واريد ان اوضح وجهة نظري أمام الزملاء لقاط يجب ان نبحثها كقانون يجب على ان ابدى رأيي .

صحيحة وبأسرع ما يمكن اذا كان معالي وزير المالية يصدر على السرعة وهذا حق للحكومة . فارجو من الزملاء ان يكون هذا احسن حل وبلاش من التفاصيل لأن مناقشتها طويلة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد غضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

الزملاء الافاضل لاحظ بأن هناك رأي من اللجنة المالية ورأي آخر من اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : اين الرأي ؟ هناك قرار اللجنة القانونية .

الدكتور محمد غضوب الزين : يا سيدي كان رأي اللجنة المالية فيه رفض ، واللجنة القانونية على حدة ما على لسان معالي رئيس اللجنة القانونية انه ليس موافق بغض النظر عما طرح ، لذلك حقيقة اقترحي مجدداً لأنه لاخبط من امام نائب رئيس الوزراء وهناك رأي رئيس اللجنة القانونية ، وعندما اطلعت انا على الجدول رقم ( ٨ ) ، عندما لاحظت ان محافظة العاصمة عدد المساكن التي اوصل اليها حتى نهاية عام ( ٩٤ ) ( ٦٤٤٩٩ ) هذا الكلام ماذا يعني محافظة العاصمة التي انا احد سكانها ، وربما ظلمت هذه المناطق وربما يكون الكثير من الزملاء تحت الفري قبل ان تصل خطوط المجاري إلى مناطق محافظة

بالنسبة إلى دستورية القانون هذا حق الدستور ولا يجوز النقاش فيه ابداً ، انما هنالك ما تفضل به معالي رئيس اللجنة القانونية ، الموضوع يتعلق في الجبايات الغير قانونية والتي لم تستند إلى قانون من الأشخاص الذين كان ينطبق عليهم ومضت المدة هذه امور ، انما القانون تلافاها وقال تعتبر امانات ، فلذلك هو حافظ حقه من الناحية القانونية ، يبقى امامنا الآن الموضوع الاول هو ما تقدم به معالي وزير المياه من ان عنده ارقام فلكية ، وهو يقول بأن الامور تجاوزت حدود الاستيعاب بالنسبة لخزينة الدولة ، هذا التقرير قدم ولم يقدم إلى اللجنة القانونية في المدة السابقة ، هذا قدم الآن ، وهذا بحاجة إلى دراسة لو تكرم معالي الرئيس نقطة .

النقطة الثانية بالنسبة إلى فرض الضرائب للمجاري وانا اول من عانى منها ودفع كذلك غرامة ، نحن عندما نضع ( ٣٪ ) من قيمة الاجور وبالإضافة إلى ضريبة الابنية ، الحقيقة ان المواطن يتظلم من هذا ، فلذلك الموضوع موضوع خلاف بين المجلس ولا اعتقد المجلس موافق على ضريبة ( ٣٪ ) ، فلذلك اختصر واقول : لو تكرم معالي الرئيس ليس رداً وانما اعادة تصحيح والمجلس صاحب الولاية ، وكما تفضل الزميل عبد الهادي المجلس هو الذي قرر تحويله للجنة القانونية ، فصاحب قرار ان شاء فصاحب قرار الغاء او التعديل ، ان يعاد هذا إلى اللجنة المالية مع وجود التقرير المفصل لذرائعته والتقدم للمجلس بتبسيات حقيقية

هكذا في الأصل



السيد رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي انا والله ساتكلم اللي لي وعلي ، أولاً أريد ان احكي في النظام ، اللي تفضل فيه من حيث النظام الداخلي انا اوافق معك عليه ، واعدل اقتراحي باعتباري من اوائل المتحدثين بأبني أقترح رد المادة الاولى ، ان لم اتبني اقتراح احواله للمالية الشيء الثاني اللي بدي احكيه ، ايضاً نقطة النظام اللي اشاروا اليها الشيخ حمزة والدكتور عبد الله ايضاً صحيحة ، انه أي مشروع قانون يتعلق بزيادة او بالنقص النفقات في الموازنة هذا من اختصاص اللجنة المالية .

الشيء الثالث اللي بدي احكيه ، بدي اثني على كلامك اللي تفضلت فيه قبل قليل مع التوضيح التالي :

جاء من الحكومة مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه يعالج نفس المسألة لكن معالجة تختلف من حيث الشكل عن هذه المعالجة ، يعني من حيث المضمون هي نفسها ، حول من نفس هذا المجلس الكريم إلى اللجنة المالية وهو تحويل صحيح وفي مكانه ، اللجنة المالية السابقة برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة الحالي الاستاذ علي ابو الراغب ، اذكر انها استعدتني كخبير في هذا الموضوع وطلبوا رأيي ، وكان التوجه رد هذا المشروع ، قامت الحكومة بعد ذلك بسحب هذا المشروع ، واعتقد انها الحكومة السابقة ما اعرف يمكن او الحكومة الحالية ، سبخت هذا القانون لأنها

العاصمة بأكملها ، اقتراحي احدد ايها الزملاء نتمنى على المجلس الكريم وهو صاحب الولاية ان يعاد هذا القانون إلى اللجنة المالية والقانونية ويجمع سوياً مع بعض وطلب المزيد من اصحاب الاختصاص وفيه امكانية ان تتوصل إلى نتيجة إيجابية ، اما رد هذا القانون أو دراسة تقييمه واشياء كثيرة ، لذلك هذا اقتراحي واطلب من الزملاء ممن يرغب تأييدي بهذا الاقتراح وشكراً .

أصوات : ننتي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : فقط للتوضيح الزملاء الافاضل ، هذا القانون لم يعرض على اللجنة المالية هناك قانون آخر سبق وان ارسلته الحكومة حول هذا الموضوع ، وارسل إلى اللجنة المالية ثم قامت الحكومة بسحب القانون واجرت تعديلات على مشروع القانون ليصبح بهذه الصورة التي بين يدي الزملاء ، ثم جاء القانون بهذا الشكل وأحيل إلى اللجنة القانونية ، ليس هذا القانون اللي عرض على اللجنة القانونية ، قانون في هذا الموضوع لكنه فيه نصوص أخرى ، والسبب في سحب القانون انه لم يتضمن معالجة للفترة اللي وارده بين ( عشرين ) سنة وبين الآن ، لسحبته الحكومة وعدلت القانون بحيث تحسب هذه المبالغ امانات ، ثم عاد القانون بشكل جديد وأحيل إلى اللجنة القانونية ، على أي حال مهما كان تاريخ هذا القانون فهو ملك المجلس الآن والقرار للمجلس الكريم ، معالي رئيس اللجنة القانونية .

اعتبرت انه غير دستوري ، باعتبار المبالغ التي استوفيت بعد ( عشرين ) سنة انها استوفيت بطريقة غير قانونية ، ما بصير اتقن لها .

الآن بدي ادخل في فحوى المشروع والرد على كلام الحكومة الموقر أولاً أنا اعود واستغرب احواله هذا المشروع إلى اللجنة القانونية لا اعرف كيف احيل ، صحيح قرار المجلس لكن والله لا اذكر كيف احيل يمكن بنهاية جلسة وما احد كان متبني وهذا يجوز ، ولذلك اقتراح احواله للمالية الآن وهو اقتراح مثني عليه هو اقتراح جيد ، لكن من حيث الموضوع هذا القانون يذكركم بالاحكام العرفية ويذكركم بأوامر الدفاع التي كانت تصدر ، زمان لما كانت اي حكومة تواجه اي مشكلة تأتي وتقول :

امر دفاع صادر بمقتضى كذا على الحاكم العسكري العام .

ترد عليك فيه احد اوامر الدفاع اذكركه ، ترد الدعاوى المقامة بخصوص كذا كذا ، امر واجهته الحكومة ، ترد الدعاوى المقامة للمطالبة بأجر المثل على الاراضي التي وضعت عليها اياذي مثلاً القوات المسلحة هذا كان سهل جداً ، ايضاً هذا المشروع وأصبر بأن هذا الكلام غير دستوري ، كيف مبالغ تحصل بدون قانون ؟

ثاني ونقول نحن لحساب الامانات ، بدي البت للاخ انه غير دستوري لمعالي وزير العدل ، بدي البت له غير دستوري ، بدي افترض ان مواطن بعد فترة ( العشرين ) سنة

الآن او اليوم أو مباح اقام دعوى على الخريبة لاسترداد المبالغ التي استوفيت بدون قانون ، والآن شرعنا هذا القانون وراح لمجلس الاعيان بعد بكرة ووافق عليه وطلع لجلالة الملك وتصدق وصار قانون ، هذا المواطن شو بده تصير في دعوته وبعدها ترد ، اذن نحن نجمع المواطن قمع ، ولذلك انا محق عندما اقول يذكركم بأوامر الدفاع والاحكام العرفية .

كيف ما يمكن المواطن انه يسترد فلوسه اللي دفعها بدون وجه حق ؟

نائب معالي رئيس الوزراء يقول : والله مش كناية ولا كيدية استوفيت المبالغ ، لكن نتيجة الاختلاف في فهم القوانين والاختلاف في فهم التشريعات التي ( ٦٤ و ٧٤ ) وإلى آخره . وانا لا اعرف هل يعذر احد بجهله للقانون ؟

بدي يجاوبني ، اذا كان احد يعذر بجهله للقانون ، بكرة اي واحد يرتكب جريمة ويذهب للمحكمة ويقول والله ما كنت ادري ان القانون يعاقب على هذا الفعل ، ولذلك لا تعذر الحكومة بجهلها لهذا القانون ، ولا تعذر ايضاً اذا استوفيت المبالغ ما دامت تعرف ان هذه المبالغ استوفيت بدون حق قانوني ، يجب ان تعيد هذه المبالغ استوفيت بدون حق قانوني ، يجب ان تعيد هذه المبالغ ما بعدها تعيدها ، تقام الدعوى عليها وتخسر الخريبة فوق الدعوى ايضاً رسوم المواطن ومصاريف واعمال المحاماه كيف انا لا يمكن اقول عن هذا القانون انه دستوري ، القانون الذي يمنع

هكذا حجة لأحد

المواطن من اقامة دعوى للمطالبة بحقه ، كيف مش دستوري ؟ كيف مش مخالف للدستور ؟

انا لا افهم ذلك ولا استطيع ان افهم ذلك ، وانا يكون جاهل بالف بآء القانون اذا كان هذا الكلام دستوري ، هذا كلام غير دستوري نهائياً ، واعتقد انه مشكلة على المجلس اذا أقر هذا الكلام ، وانا بهذا المجال يعني اتسنى موضوع انه انقال كاهل مواطن بالضريبة واتسنى اي موضوع آخر فقط من حيث مبدأ الدستوري ، ولذلك انا مع الاقتراحين :

اما اقتراح احالته للمالية وهو الوجه ، واما رد هذا المشروع .

واذا كتبت معالي الرئيس تقول ان طلب رد المشروع كله مخالف للنظام ، انا اقترح رد المادة الاولى التي تلاها سعادة المقرر واذا ردت المادة الاولى رد القانون كله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : لي تعليق بسيط جداً لم تكن الحكومة جاهلة بالقانون ولا بمعناها جهلها ، يعرف الزميل المحترم مبدأ تنازع القوانين ، جرى تنازع بين قوانين عدة فهم البعض ان هذه النقطة يحكمها قانون ثم تبين انه يحكمها قانون آخر ، وتنازع القوانين موضوع ضخم كبير في كليات الحقوق وبين القانونيين ولم يكن التطبيق باجماً من جهل وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري : يا سيدي الحقيقة حين عرض هذا الموضوع على اللجنة المالية في المجلس في الدورة السابقة ، جاء رئيس اللجنة آنذاك وعن بعد نظر وقال ان هذا القانون ينص على عدم تسوية الذمم لصالح المواطنين ، وطلب من الحكومة تعديل ذلك لصالح المواطنين وكانت الحكومة متجاوزة وارسل القانون إلى دائرة ديوان التشريع وتم البحث عليه من هذا الخصوص من اجل تسوية حقوق للمواطنين ، ومن ثم استغفرت حين دعاني رئيس اللجنة القانونية قبل اسبوعين ان يكون هذا القانون قد حول إلى اللجنة القانونية ولكن ومع ذلك يا سيدي هذا قرار للمجلس والتي بتشوفوه نحن جاهزين .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل ، يعني انا لا استطيع ان اعطي (عشرين) واحد لكي يتكلموا مره واحدة ، فيه حوالي (عشرين) زميل مسجلين على الدور . الحقيقة سواء اعضاء اللجنة القانونية او قسم من اعضاء اللجنة القانونية أو معالي وزير المياه يقول انا لا اعرف كيف تحول القانون إلى اللجنة القانونية ، وكأن القانون تحول هذا بدون مدافعة عنه ، هناك اقتراح لارسال القانون إلى اللجنة المالية لسبين : -

هناك شبه ان هذا القانون غير دستوري .

والسبب الآخر للحديث في فنية القانون ذاته .

الحقيقة اذا كان يرى المجلس تحويله

للجنة المالية هذا يمكن وهناك سوابق انه نحن ردنا قانون اللجنة ، لكنني لا لرفض القانون للبحث فيه اذا كان هو معروض امام المجلس الكريم . الشيخ عبد المنعم نقطة نظام .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

معاليك قلت آنفاً بأن معالي رئيس اللجنة القانونية الموقرة قال بعدم دستورية هذا القانون ، فكيف يحال على اللجنة القانونية وهو لم يأخذ صفة الدستورية ، فلذلك اجد امرين : اما ان يرد بالكلية هذا القانون .

واما ان يتمكن اخوانك النواب من الحديث عنه جملة وتفصيلاً ثم يصوت بين الرفض والموافقة .

معالي رئيس المجلس : رد القانون الآن لا يسمح لنا النظام وانا استنور برأي اخوتي القانونيين ، لا يسمح النظام ان ارد القانون الآن ، اما ان نستمر في نقاش هذا القانون بنقض النظر عن رأي المجلس هو صاحب القرار سواء قبل أو رفض اية مادة أو عدل أو بدل فيها واذا رغبتم ايضاً مزيد من بحث هذا القانون في اللجنة واذا كنتم تروا اللجنة المالية فهنا رأي المجلس الكريم . الدكتور عبد الله السور :

الدكتور عبد الله السور : سيدي الرئيس لم اهتم من معالي ابو فيصل ابداً ، ان هذا القانون كله غير دستوري ، حاشى ان يكون هذا ، التي قاله ابو فيصل تلك الفقرة

المتعلقة بأن ما دفعه المواطن فوق القانون ، لما انتهت مدة (المشرين) سنة عاماً بعد عام ، صارت تجبها وزارة المالية وتراكت اموال في وزارة المالية ليست من حقها ، جاء القانون ليقول : هذه تسجل امانات ويجري التقاص عليها فيما بعد هذه غير دستورية وهذا شيء غير وارد .

واثبات آخر اضيفه انا ، تلك الفقرة غير دستورية ، انه لو خدم منزل اخذه السيل وكان الشخص دفع (عشرين) سنة او يزيد نقول له تقاص على ايش ؟ ما هو التقاضي الذي ستعمله ؟ ما هو التقاص ؟

شخص آخر اراد بيع بيته وكان له رصيد متوفر لدى وزارة المالية ، يأتي ويقول للمشري الجديد ترى فيه (٣٠٠٠) موجودات في المالية بترجاك ان تدفع لي اياهم .

لا اتجد ان هذه دستورية ابدأ ولا تنظيمية حسنة ، انا هذا رأيي بتلك الفقرة ، اما القانون فهو قانون دستوري قطعاً ، اما وزارة المياه المذكورة وزعت علينا الآن وثيقة ياسيدي الرئيس ، اريد ان اخذ دقيقة واحدة لأدعم الاقتراح الذي سوف اقترحه ، نقول مايلي :

حتى عام (٩٢) يعني من (٩٢) فما قبل ، صرفت الدولة (٩٦) مليون دينار على انشاء منجاري ، الآن في هذه اللحظة تمت التنفيذ (٤٤) مليون دينار غير (٩٦) ، سنة (٩٥) فيه مشاريع سينون طرحها بمقدارها (٥٠) مليون دينار ، ستطرح هذا العام غير التي حكيت قبل شربة ، ايضاً يجري دوائه

هكذا في الأصل



هذا القانون ، هناك اقتراح تحويلها للجنة المالية ، هل يرى المجلس ذلك ؟

ويحول للجنة المالية . السيد الامين العام .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

( ابتداءً من المادة ٥١ ، القرار مؤرخ في الجلسة الثانية )

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد حاتم الفزائوي مقرر اللجنة القانونية :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥١ - اذا اضطر صاحب العمل إلى وقف العمل بصورة مؤقتة بسبب لا يعزى إليه وليس في وسعه دلمة فيستحق العامل الاجر الكامل عن مدة لا تزيد على العشرة أيام الأولى من توقف العمل خلال السنة وان يدفع للعامل نصف اجرة عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التعطيل الكلي المدفوع الاجر على مستتين يوماً في السنة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥١ موافقة بعد اعادة ترميمها لتصبح برقم ( ٤٩ ) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة

لخمس سنوات قادمة بـ ( ١٠٦ ) مليون ( عشر ) ملايين دينار مجموعته ( ٣٢٠ ) مليون دينار ، جميع الذي قبضته الدولة من المواطنين المستهلكين لا يصل ( ٣٤ ) مليون دينار ، يعني تحكي عن ( نصف ) مليار دينار دفعته الدولة ، وتحكي عن ( ٣٠ - ٤٠ ) مليون دفعه المواطنين .

القانون دستوري والقانون ضروري ولكن لنا رأي في تفاصيله ، الشخص الذي انتهت ( عشرين ) سنة تيممه يجب ان لا يكلف لأنه فيه عقد بينه وبين الدولة ، تعاقداً ابني دار وادفع لك ( عشرين ) سنة ويس اخلاص ما لك عندي مجاري ، هذا يجب يطبق على المشاريع المستجدة على البيوت المستجدة ، وليس على البيوت القديمة ، استنتج يا سيدي من مداخلتي :

القانون بمجمله دستوري وفيه فقرة مشبوهة تماماً ليس دستورية برأيي .

اللجنة القانونية ليست صاحبة الاختصاص والإحكام إلى النظام الداخلي استجلت حقائق جديدة من إن وزارة المياه مشكورة جداً زودتنا بهذه الدراسة القيمة ، نحتاج إلى تحليل هذه الأرقام وإخذ موقف منها ، ولذلك اقترح خطاباً للنقاش تحويلها للجنة المالية لمزيد من الدراسة ، لا للرفض ولا للقبول ، لمزيد من الدراسة ولإعطاء صاحب الاختصاص اختصاصه ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذن هناك اقتراح لمزيد من الدراسة ولإجلاء إذا كان هناك ليس دستورية أو عدم دستورية اجراء من

الفقرة ( ب ) موافقة ؟

موافقة

المادة ككل موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٣

أ - يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لجنة تتألف من عدد متساو من ممثلين عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيساً لها من بين أعضائها تتولى تحديد الحد الأدنى للاجور مقدراً بالنقد الأردني وذلك بصفة عامة أو بالنسبة لمنطقة معينة أو مهنة معينة وتكون مدة العضوية فيها سنتين قابلة للتجديد .

ب - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها ، وتقدم قراراتها إلى الوزير إذا لم تكن بالاجماع ليتولى رفعها إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها على أن تأخذ بعين الاعتبار في تقديرها للأجر تكاليف المعيشة التي توضعها الجهات المختصة وتنتشر القرارات النهائية التي تصدر بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية بما في ذلك تاريخ بدء العمل بها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٢

أ - على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تعتبر الاجور والبالغ المستحقة بموجب احكام هذا القانون للعامل أو ورثته أو المستحقين بعد وفاته ديوناً بمنزلة امتيازاً عاماً من الدرجة الأولى تتقدم على ما عداها من سائر الديون الأخرى بما في ذلك الضرائب والرسوم والحقوق الأخرى المستحقة للحكومة والديون المؤمنة برهونات عقارية أو تأميمات معينة .

ب - في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاس صاحب العمل يدفع المصلي أو وكيل التفليسة للعامل أو لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على أموال صاحب العمل بما يعادل اجر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد أي مصروفات أخرى بما في ذلك المصروفات القضائية ومصروفات التفليسة أو التصفية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٢ موافقة بعد اعادة ترميمها لتصبح برقم ( ٥٠ ) .

معالي رئيس المجلس : المادة ( ٥٢ ) فقرة ( أ ) موافقة ؟

موافقة

هكذا في النص

## قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٣ موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥١) .

معالي رئيس المجلس : المادة (٥٣) فقرة (أ) شيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

اقترح تعديل الفقرة (أ) في صدر المادة بشكل مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لجنة تتألف من عددٍ متساوٍ من ممثلين عن الوزارة والعمال واصحاب العمل خشية التقول والتباطؤ .

يشكل مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لجنة تتألف نصفها من العمال والنصف الآخر مناصفةً بين الوزارة واصحاب العمل ، ويختارون رئيساً لها من بين اعضاؤها وتولي اللجنة تحديد الحد الأدنى للاجور إلى آخر الفقرة . فهذا التعديل الواقع فيه رحمة وفض من الرحمة باخواننا العمال خشية ان يس حقي من حقوقهم وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ الرباطي .

السيد بدر الرباطي : شكراً معالي الرئيس .

انا اقول السطر الثاني : تتألف من عدد متساوٍ من ممثلين عن الوزارة بدل (العمال) تصبح (التقابات) .

لأنه لا يجوز للعمال ، وإذا تم تعيين عمال فسوف يكون هناك ضغط اما بالترهيب او القواطع من قبلهم ، ولذلك النقابة تمثل العمال . ممثلين عن الوزارة والتقابات واصحاب العمل .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة ان هذه الفقرة تتعلق بتحديد الحد الأدنى للاجور ، اذن هي تتعلق بالوضع الاقتصادي بشكل عام ، تتعلق بالرواتب تتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص وبكافة المعيشة ، تتعلق ايضاً بالنقل وقيمة الدينار ، كل هذه الامور الحقيقة تحتاج إلى أن تكون اللجنة على مستوى عالي ، فيه كثير من البلدان العربية والبلدان المصرية ، رئيس هذه اللجنة هو وزير التخطيط ، انا اقترح ان يكون رئيس هذه اللجنة اما وزير العمل او وزير التخطيط ، ليس من الاعضاء التي يشكلهم مجلس الوزراء بل اما وزير التخطيط او وزير العمل ، لأنه هذه اللجنة حقيقة لها صلاحية كبيرة جداً .

معالي رئيس المجلس : يعني اقترحك دكتور ، انه بدل ان يمين المجلس رئيساً لها ان يكون يرأسها وزير العمل او وزير التخطيط ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : الحقيقة المحظور التي تفضل

هؤلاء لا يكون هذا لمصلحة العامل ، لأن صاحب العمل اذا رأى أنه مظلوم أو ان الاجراء سيكون ضد مصلحته المالية سيفلق المصنع او ينهي معاملته المالية ، وليس هذا من هدفنا نحن نعيش في بلد ينمو اقتصادياً ، فاذا تركنا لصاحب العمل مجال وللعامل مجال باشراف الوزارة ، نكون قد حققنا الاستقرار والنمو الاقتصادي ، ولذلك اؤيد رأي رئيس اللجنة باقرار المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

اود ان الفت الانتباه إلى قضية خطيرة طرحها احد الزملاء ، وهو عدم الاعتراف بالتقابات كممثل للعمال ، وخوفاً من ان هذا التفسير يطغى بتفسير هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : لم يطرح احد من الزملاء هذا ، قال ان بعض العمال لا يوجد لهم تقابات .

السيد بسام حدادين : هو استنتج من ذلك عدم وضع التقابات كممثل للعمال ، اود ان اقول التالي :

ليس هناك أي عامل في البلاد يخق له ان يدعي تمثيل العمال ، الجهة الوحيدة التي لها الحق ان تدعي تمثيل العمال هو الاتحاد العام لتقابات العمال والتقابات (١٧) المنظومة تحت لواءه .

فيه الدكتور مصطفى محلول في الفقرة (ب) من المادة ، لأنها هي لجنة من اطراف الانتاج الثلاث ، اصحاب العمل والعمال والحكومة ، اذا هذه اللجنة قررت بالاجماع فما فيه مشكلة ما دام العمال ممثلين ونحن الخوف دائماً على الطرف الضعيف وافقوا على الحد الأدنى للاجور مشي الحال ، اذا ما فيه اجماع الفقرة (ب) تقول : يقدم قرار اللجنة إلى الوزير والوزير يرفع إلى مجلس الوزارة الذي هو الحكم ، فيه هذه الحالة مجلس الوزارة افضل من ان يكون وزير واحد ، سواء كان وزير العمل او وزير التخطيط مع الاحترام .

محلول المحظور التي تفضل فيه ، ولذلك انا اقترح الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت في المشروع .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور القضاء .

الدكتور احمد القضاء : شكراً معالي الرئيس .

تحدث الزملاء بان يكون ممثلي العمال التقابات ، وهناك قطاعات عمل ليس لها تقابات ، فمن يمثلهم في هذه الحالة ؟

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة ان نص المادة جاء ليحقق العدالة بين اصحاب العمل والعمال في اشراف الوزارة المسؤولة ، ونحن اذا لنم نحقق العدالة بين

هكذا حقه لا احد



لذلك عندما تأتي إلى كلمة عدد مساوي من ممثلين الوزارة والعمال وأصحاب العمل ، يعني بممثلي العمال هي الاتحاد العام لنقابات العمال بغض النظر عن ملاحظاتي الشخصية على تركيبته ، لكن هذا هو التفسير ، هذا ثانياً .

أما أولاً بما يتعلق بدعوة اللجنة للاجتماع ، النص المشار إليه يقيد اجتماع اللجنة برغبة ومزاج وتقدير رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : اذن في الفقرة (أ) لدينا بعض الاقتراحات ، اقتراح بشطب كلمة عدد متساوي من ممثلين عن الوزارة والعمال لتكون كالتالي :

نصفها من العمال ونصفها الآخر من الوزارة وأصحاب العمل .

السيد رئيس اللجنة : لم يثنى عليه أحد .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح الآخر إذا اقتنع الدكتور مصطفى من شرح معالي رئيس اللجنة ، رئيساً أما وزير العمل أو وزير التخطيط .

الاقتراح الأول هو أن تكون اللجنة نصفها من العمال ونصفها الآخر من الوزارة وأصحاب العمل .. من مع هذا الاقتراح ؟

لم يفر الاقتراح .

فيه هناك اقتراح باستبدال كلمة العمال بالنقابات . من مع هذا الاقتراح ؟

لم يفر الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية موافقة على الفقرة (أ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة (ب) مطروحة للنقاش ، الاستاذ بسام .

السيد بسام حدادين : يعني دعوة اللجنة للاجتماع يربطها برئيس اللجنة ، أنا أوافق على أن يكون رئيس اللجنة له الحق بالدعوة ، لكن أيضاً مع إضافة النص يخول ثلث الاعضاء مثلاً إلى الدعوة حتى لا تشكل اللجنة وعلى طريقة اللجان التي بالكم فيهم ، لا تجتمع ولا تناقش وإلى آخره ، إضافة عبارة حق الدعوة للجنة أو نصف أعضائها .

معالي رئيس المجلس : أين تضاف العبارة ؟

السيد بسام حدادين : بعد رئيسها ، يعني بدعوة من رئيسها أو ثلث أعضائها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الكساسة تفضل .

السيد احمد الكساسة : شكراً معالي الرئيس .

سيدتي أنا أرى وجود هذه الفقرة بصيغتها الحالية ، تجعل من اللجنة معطلة ولا يمكن في كثير من الحالات أن يصل القرار إلى الاجتماع ، فإذا لم يكن قرار اللجنة بالاجتماع

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا بدني أتبنى على اخواني اصحاب اقتراح الثلثين أن يسحبوا هذا الاقتراح ، هذا افضل للمخاوف التي في نفسك عندما طرحت هذا الاقتراح استاذ محمد ، عندما يكون اختلاف قد يكون هذا الاختلاف من الثلث فقط ، وقد يحصل الثلثين من ممثلين الحكومة واصحاب العمل وبالتالي القرار صار قطعي وانتهى ولا يعرض على مجلس الوزراء لا علينا لتحكم مجلس الوزراء اعدل بهذا الامر ولذلك أنا اثنى بالسحب .

معالي رئيس المجلس : سحب الاقتراح .

السيد رئيس اللجنة : الثاني الذي حكاها الاخ بسام والله حتى لو انني مع قرار اللجنة مش شايف فيه مشكلة ان تدعى من نصف الاعضاء ، لأنه في كل مجالس الادارة وفي كل القوانين التي وضعناها دائماً تدعى اللجنة او يدعى مجلس الادارة من قبل الرئيس او اذا طلب ذلك نصف الاعضاء مثلاً ، ما فيه مشكلة يعني أنا ممكن أوافق على هذا الاقتراح .

معالي رئيس المجلس : ثلث الاعضاء .

السيد رئيس اللجنة : اذا عدله للنصف أنا ممكن ان اوافق .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ داوود .

السيد محمد داوود : يا سيدي أنا بدني احكي في الضمانات التي تتوفر في الثلثين والثلث ، واقتراحه سيهدى وأنا معه .

لحيله إلى مجلس الوزراء ، وهذا هو الغالب الا اعم ان لا يحدث اجماع ، فكأننا نقول :

ان الاجور تحدد بنظام من قبل مجلس الوزراء .

فلو اختصرنا على نفسنا هذا الوقت لكان افضل ، لذلك ارى ان لا يكون القرار بالاجماع ، ان يكون بقرار اللجنة بالنسبة للاجور باغلبية الثلثين مثلاً ، لكن بالاجماع هذا متعلل وكأننا نحيله بالتالي إلى الحكومة مباشرة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

أنا أولاً أتبنى على الاقتراح الذي ابداه الاخ احمد الكساسة ، ان تصدر قرارات اللجنة باغلبية ثلثي الاعضاء ، فأن لم تجز على ذلك التعديل نحال إلى مجلس الوزراء .

وتضاف جملة بعد :

وتقدم قراراتها إلى الوزير ، بدلاً من أن اذا لم تكن بالاجماع نقول .

وتصدر قرارات اللجنة باغلبية الثلثين فان لم تجز على ذلك يرفعها الوزير إلى مجلس الوزراء .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

هكذا من الاصل

السيد بسام حدادين : نصف الاعضاء  
ماشي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذيب  
اليس .

السيد ذيب اليس : شكراً معالي  
الرئيس .

الحقيقة انا ارى تعديل هذا النص الذي  
يقضي ان تكون القرارات بالاجماع معنى هذا  
( ٩٩ ٪ ) من نشاطات اللجنة معطلة ومثورة  
للوزارة انما انا اميل مع الرأي القائل بأغلبية ثلثي  
اعضاء اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اقتنموا اللي قدموا  
الاقتراح يا شيخ ذيب ، انا اصحبك ان تقتنع  
بهم ، معالي رئيس الوزراء تفضل .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا  
سيدي الجزء الاكبر اللي كنت بدتي اقله  
حكاه معالي رئيس اللجنة وانا اوافقك عليه .

في الموضوع الثاني اللي يتعلق بالدعوة يا  
اخوان ، هذه اللجنة لثلاث ثلاث ، افترض اللي  
حكى عن التقول يعني ما احد يقول الا  
الاجهزة الرسمية هيك المفترض اللي حكى  
على التقول ما كان يعني بدهم يقولوا  
العمال ، افترض ان ذلك الثلث اللي هو  
الحكومة ما بدها تدعي اللجنة ، اللي بقوا  
ارباب العمل والعمال ، متصور ارباب العمل  
يقبلوا يوقعوا الطلب رفع تحديد الاجور ، انا  
اعتقد ان منطق المادة كان يتماشى مع واقع  
الحال لانهم لثلاث ثلاث اذا ما وافقت

الحكومة واعترض آخر من هذه الاطراف ما  
راح تعتقد اللجنة ، من هنا اقول ان هذه المادة  
متوازنة في تقيني ، هذه المادة متوازنة بمنتهى  
الدكاء وانا مع معالي رئيس اللجنة انه لو قيل  
النصف لا يمنع ، لأن معنى النصف ان العمال  
يطالبون دائماً ، اذن لا بد أن يأتوا باعضاء  
آخرين اما من ارباب العمل ولن يحصلوا على  
ذلك ، لان مطلبهم رفع الاجور وسيحصلوا  
على الطرف الثاني من الحكومة ، اذا الحكومة  
موافقة رئيس اللجنة داعم وشكراً .

معالي رئيس المجلس : لدينا اقتراح  
الزملاء الافاضل بدعوة اللجنة من قبل رئيسها  
او من نصف اعضاها .

من مع هذا الاقتراح ؟

٢٣ من ٤٩ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالمرافقة على الفقرة  
( ب ) ، من قرار اللجنة ؟

موافقة بالاكثريه .

المادة ككل ( أ و ب ) ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٤ - يعاقب صاحب العمل او من  
يؤوب عنه بغرامة لا تقل عن خمسة  
وعشرين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار  
عن كل حالة يدفع فيها إلى عامل اجراً  
يقل عن الحد الأدنى المقرر للاجور

المادة السابقة تقدير الحد الأدنى للاجر .

هل هناك حد ادنى مقرر في القانون  
للاجر ؟

معالي رئيس المجلس : يعني في المادة  
اللي ناقشناها هناك لجنة اعتقد لغايات تحديد  
الاجور اعتقد ان هذه هي الاجابة على  
سؤالك ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس .

نحن اقرنا المادة الآن اللي نتحدث عن  
الحد الأدنى للاجور يعني راح يكون هنالك  
بس يطبق هذا القانون ، راح يكون هنالك حداً  
ادنى للاجور في كل المهن ، باعتبار فيه لجنة  
ستشكل بموجب المادة ( ٥٣ ) .

اما من حيث الصياغة المادة ( ٥٤ )  
كما تحدث الاستاذ احمد والله الصياغة ممتازة  
لأنها بدأت بعقوبة ولأنها اصلاً مادة عقابية  
يعاقب صاحب العمل او من يؤوب عنه في  
حالة لا تقل عن ( خمسة وعشرين ) دينار ولا  
تزيد على ( مئة ) دينار عن كل حالة يدفع فيها  
إلى عامل اجراً يقل عن الحد الأدنى المقرر .

نحن هنا صرنا نتحدث عن اجر او عن  
حد ادنى تم تقريره ، ونحكم ايضاً المحكمة  
بفرض الاجور للعامل عن الفترة التي أعطاه فيها  
رب العمل حداً يقل عن الحد الأدنى او اجراً  
يقل عن الحد الأدنى الذي تقرره اللجنة او بقرار  
مجلس الوزراء ، فلذلك المادة صياغتها جيدة  
واقترح الموافقة عليها .

وذلك بالإضافة إلى الحكم للعامل بفرق  
الاجر وتضاعف العقوبة كلما تكررت  
المخالفة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٤ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم  
( ٥٢ ) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ  
الكساسة .

السيد احمد الكساسة : شكراً معالي  
الرئيس .

يا سيدي ان المادة تتحدث عن العقوبة  
وانا بودي ان تكون المادة بالشكل التالي :

فقرة ( أ ) لا يجوز دفع اجر اقل من  
الحد الأدنى للاجر المقرر وكل اتفاق يخالف  
ذلك يعتبر باطلاً مطلقاً ثم تأتي العقوبة :

يعاقب صاحب العمل الذي يدفع اجراً  
ويطلق العامل بالعقوبة الواردة ، تصبح هذه فقرة  
( ب ) حتى تنسجم المادة .

اما نتحدث عن العقوبة وميش عارف  
العقوبة الآن على ايش صحيح انه يمكن  
استخلاصها لكن بصعوبة ، فلو كانت فقرة  
( أ ) وفقرة ( ب ) في المادة ( ٥٤ ) وبأري  
اسمع رأي رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذيب  
اليس .

السيد ذيب اليس : هل هناك في قانون  
العمل نظام لتحديد الاجر ؟ لأنها تكررت في

هكذا من الأصل



معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان الاجور هي موافقة الطرفين ، يعني العامل ورب العمل هم يتفقوا على الاجور ، حالياً يوجد لدينا حالة بظالة ، لو كان هذا الاجر وقبل به العامل بأقل من الحد الأدنى .

هل يعاقب صاحب العمل ؟ او اذا صاحب العمل يشغل عمال حتى احياناً في حالات السانبة يعطيه اجراً وهذا العمل يجوز ان لا يكون عمل بالمعنى الصحيح .

هل يعاقب صاحب العمل اذا اعطاه اجراً اقل ؟

اعتقد اذا كان هناك وفاق بين العامل وصاحب العمل ، اعتقد انه هذا يجب ان لا يكون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اذا كان الحد الأدنى للمقربة ( خمسة وعشرين ) ديناراً ، حالة مخالفة لصاحب العمل فلا يعتبر ذلك ، لذلك اقترح ان ترفع النسبة إلى ( خمسين ) ديناراً حالة مخالفة لدى

صاحب العمل في هذه النقطة .

في ذيل المادة :

وذلك بالاضافة إلى الحكم للعامل بفرق الاجر . اقترح ان يكتب بعدها :

منذ بدء العمل . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان فضيلة الشيخ عبد المنعم حدثنا عن القول وهو يقول على اصحاب العمل كائهم أعداء للعامل ، وهذا في الحقيقة سيكون ليس في مصلحة العامل .

أولاً بداية الاجر معروفة من بداية العمل ، هذا معروف وليس بحاجة إلى زيادة .

الأمر الثاني :

ان الغرامة اذا قلت عن الحد الأدنى التي هي حصيلة حاجة العامل وتقدير جهده من جهات متخصصة اذا اعطى اقل من الحد الأدنى يعاقب ويعرض إلى زيادة هذه المقربة ، اذا كرر الامر .

الحقيقة للمادة متوازنة وعادلة ولا ننظر دائماً إلى صراع صاحب العمل والعامل ، لأن الاسلام يقوم على العدل ، يرعى صاحب العمل كما يرعى العامل .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة النقطة الذي اثارها الزميل عبد موسى تستحق التوقف عندها ، هو تكلم بصفة عامة عن اتفاقات تجري ما بين اصحاب العمل والعمال ، بالنسبة للقواعد العامة في القانون بأن الانسان البالغ العاقل يستطيع ان يشتكي ويقول بأنني قد ظلم حق بالنسبة إلى اجور هذه المهنة بالذات .

بالنسبة للقاصر هذا ممكن ان يقع تحت الابتزاز ، فيه احكام في القانون ولكن حيداً لو ان اللجنة اثارت في عجز هذه المادة بأنه اذا اشتكى العامل ، اما العاقل البالغ وهو متفق ، نحن لا نفتش بنوايا الناس ولا ندور وراءهم ، اما القاصر حيداً لو ذكر بالنسبة اذا اشتكى العامل البالغ العاقل او ولي القاصر ، فيما اذا استغل من قبل اي صاحب مهنة وهذا صحيح ، ولما القواعد العامة ممكن ان تقوم مقام هذا الحل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : انا بدني اذافع عن قرار اللجنة ، لانه يمكن ان يخضع العامل لابتزاز يعني اوقع عقد أنا وذاك بـ ( ٧٠ ) دينار بس تقبض ( ٥٠ ) دينار مش بالضرورة ان تكون شكوى بحالة كشف او بحالة إلى أخرى . وان المادة لصالح العامل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

يعني مع احترامي لرأي الزميل عبد موسى النهار واخو ارشيدة ، لكن حقيقة تحت ضغوط بطالة قد تصل لـ ( ٢٤ او ٢٥ % ) يمكن ان يعمل العامل بأي اجر وهذا ما فيه عدالة ، ونحن في نهاية القرن العشرين ، واستغرب ان في هذه البلد بهذه اللحظة ما فيه حد ادنى للاجور على الاقل ان يتساوى مع خط الفقر ، فيه عندنا شيء في الاردن تقول الحكومة فيه خط فقر ، انا اعتقد انه في زمن بعيد يجب ان يكون هناك حدا ادنى للاجور على الاقل ان يكون قد استوى مع خط الفقر ، ولذلك انا مع الشيخ ابو زلط برفع الحد الأدنى للغرامة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد محمد داوود تفضل .

السيد محمد داوود : فيه حد ادنى للاجور عندنا ، وانا بدني اصوب معلومة صدر قرار بحد ادنى للاجور منذ مدة سبع او ثمن سنوات .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح برفع الحد الأدنى للغرامة ، بدل ( ٢٥ ) دينار تصبح ( ٥٠ ) دينار . لمن مع هذا الاقتراح ؟

لم يتجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة على المادة

كما هي ، من مع قرار اللجنة ؟

موافقة .

هكذا جاء الفصل

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٥ -

١ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يمين سلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل تسمى ( سلطة الاجور ) تتألف من شخص أو أكثر للنظر في الدعاوى المتعلقة بالاجور في منطقة معينة ومنها النقص في الاجر المدفوع او الخصميات غير القانونية منه او تأخير دفعه او اجور ساعات العمل الإضافية على ان يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة .

ويشترط في قبول الدعوى ان يكون العامل على رأس عمله او لم يمض على انتهاء عمله مدة تزيد على ستة اشهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط للعامل الحق في اللجوء الى المحكمة النظامية المختصة .

ب - لا تكون سلطة الاجور ملزمة بتطبيق الاجراءات والاصول المتبعة في المحاكم وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الامور التالية : -

١ - دعوة اي شخص لسماع شهادته بعد القسم واحضاره بواسطة سلطات الامن المختصة في حالة تخلفه عن الحضور .

٢ - الطلب من اطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراها ضرورية للفصل في الدعوى .

ج - يقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه او من نقابة العمال بالنيابة عنه ويجوز تقديم ادعاء واحد من عدد من العمال اذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعواهم واحدا ولكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنه امام سلطة الاجور المختصة .

د - يجوز لسلطة الاجور ان تطلب الى صاحب العمل ضمن فترة تحددها ان يدفع للعامل الاجور المحسومة بصورة غير قانونية أو الاجور غير المدفوعة او المستحقة الاداء او التي تأخر عن دفعها في المدة المعينة لهذا الغرض ولها أن تضيف تعويضاً تقدره سلطة ان لا يتجاوز مبلغ التعويض المحسوم او غير المدفوع عن المدة المطالب بالاجور عنها ، ويشترط في ذلك ان لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الأجور الناقصة او المتأخر دفعها اذا اقتضت السلطة ان التأخر كان ناجماً عن خطأ بحسن نية ، او عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه او عن حدوث حالة طارئة او عن تخلف العامل عن المطالبة بدفع الاجور او قبولها .

هـ - تنظر سلطة الاجور في الدعوة المقدمة اليها بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما وتسقط الدعوى اذا تغيب العامل المدعي وتنظر فيها بحضوره اذا غاب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الاخير في هذه الحالة غيابياً

ويكون قرارها قابلاً للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ تواجده . كان المبلغ المحكوم للعامل لا على مئة دينار .

و - يتم تنفيذ قرارات سلطة الاجور من قبل دوائر الاجراء المختصة كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية بشرطه ان لا تخضع المبالغ المحكومة بها للتسيط .

ز - يعفى من الرسوم والطوابع الادعاء المقدم من العامل لسلطة الاجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ إلى دوائر الاجراء واما استئناف قراراتها فتخضع للرسوم المقررة في المحاكم المختصة .

ح - تصرف للسلطة المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويؤخذ بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت اليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك ان تقوم السلطة بمهامها خارج اوقات الدوام الرسمي كما تصرف للموظفين العاملين فيها مكافآت التي يقرها الوزير .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٥ موافقة بعد اعادة ترميمها لتصبح برقم ( ٥٣ ) واجراء التعديل على الفقرة ( ج ) ، ( ز ) .

الفقرة ج اعادة صياغة العبارة التالية الواردة في مطلعها ( يقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه او نقابة العمال بالنيابة عنه ... ) ليصبح بالنص التالي : ( يقدم العامل نفسه او

نقابة العمال بالنيابة عنه الادعاء خطياً ) .

الفقرة ( ز ) شطب عجز الفقرة التالية : ( واما استئناف قراراتها فتخضع للرسوم المقررة في المحاكم المختصة ) .

هناك عدة مخالفات على هذه المادة و مخالفة من السيدة توجان فيصل على الفقرة ( أ ) والفقرة ( ب ) والفقرة ( ح ) .

هناك أيضاً مخالفة من الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني والدكتور احمد الكوفحي ، الاستاذ عبد الرحيم العكور والدكتور مصطفى شنيكات ، والسيدة توجان فيصل والدكتور هاني حجازين حول الفقرة ( هـ ) .

معالي رئيس المجلس : اذن تلي الخالفة عند وصولنا للفقرة ( هـ ) ، اذن نبدأ بالفقرة ( أ ) وعندما الوصول إلى الفقرات التي عليها مخالفات ، نطلب من احد الزملاء المخالفين ان يتلو الخالفة ، الفقرة ( أ ) يوجد عليها مخالفة ؟ السيد المقرر : نعم يا سيدي من السيدة توجان فيصل .

معالي رئيس المجلس : اقرأ لنا الخالفة لو سمحت .

السيد المقرر :

مخالفة مقدمة من النائب توجان فيصل بخصوص المادة ٥٥ الفقرة أ

المادة ٥٥ - أ

اقترح شطب عبارة " وفي حالة عدم توفر هذا الشرط فللعامل الحق في اللجوء الى المحكمة النظامية المختصة " .

هكذا على النص



هذا النص يؤمن وجوب اللجوء إلى هذه السلطة في حالة توفر الشرط وعدم اللجوء إلى المحاكم إلا في حالة غيابه . وفي هذا مصادرة من قبل سلطة مشكلة من السلطة التنفيذية لحقوق العامل في اللجوء إلى السلطة القضائية واللجوء إلى المحاكم في أي وقت حق دستوري للمواطن ، والحقوق الدستورية تنظم بقوانين هذا واحد منها ، فلا يجب أن يأتي القانون مخلاً ومعتلاً لحق دستوري ، والقول بأن الدستور له أولوية غير واقعي لأن عدداً من القوانين عندنا عطلت حقوقاً دستورية بحجة تنظيم هذا الحق بقانون .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) مطروحة للمجلس الكريم ، الأستاذ انور الحديدي .

السيد الور الحديدي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا اعترف بداية بأن سلطة الاجور هي مكسب عمالي ، لكنني اثنى على معالي وزير العمل ان يوضح ، كيف يكون ذوي الخبرة والاختصاص من الوزارة او من خارج الوزارة ، هل مارست مثل هذه السلطة عملها في وزارة العمل ؟

كذلك اقترح ان يكون مسؤول السلطة قاضياً منتدباً من وزارة العدل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : سيدي الرئيس حقيقة سلطة الاجور قائمة في وزارة العمل وقد تعاقب على ادارتها عدة اشخاص منهم : كان من القضاء ومنهم كان من غير القضاء .

والوزارة حقيقة سيدي الرئيس منذ تقدم مشروع هذا القانون إلى هذا المجلس الموقر من قبل الحكومة ، مرت فترة طويلة وهناك توجه عند الوزارة ان يقوم فقط القضاء بالنظر في دعاوي سلطة الاجور ، لأنهم من ذوي الاختصاص ولأن القضاء قراراتهم خاضعة لمحاكم الاستئناف ، كذلك هم يتعاملون مع محامين مدربين ، لذلك نحن مع هذا التوجه ، واطلب اذا سمح لي معالي الرئيس ان تكون الفقرة ( أ ) :

لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير ان يعين سلطة وشطب ( من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل ) .

ان يعين سلطة تسمى سلطة الاجور تتألف من شخص او اكثر من القضاء يتم انتدابهم للنظر في الدعاوى .

اذا سمح لي معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الواقع هذا النص هو تأكيد للنص الذي كان سابق في قانون العمل وهو مكسب عمالي اكثر منه مكسب لاية جهة كانت ، لأن الحكومة تكون معنية

الدكتور محمد الحاج : اعترضني على ان تكون سلطة الاجور تتألف من شخص ، فلا ادري كيف تكون سلطة اجور اسمها سلطة اجور وتتكون مثلاً من شخص واحد ، لذلك اقترح ان تعدل هذه الفقرة :

تتألف من ثلاثة اشخاص على الاقل برأسهم قاضي اما ان تكون السلطة من واحد لهذا غريب .

اصوات : نثني على هذا .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة القانونية : شكراً سيدي الرئيس .

ان سلطة الترخيص في قانون السير هو وزير الداخلية ، ولذلك ما فيه مشكلة هذا تعبير سلطة معطاه لشخص معين ، والتعريف القانوني مش شايف فيه مشكلة ، اما فيما يتعلق بالاقترحات على هذه الفقرة فانا اتمنى على اخواني في المجلس ان يوافقوا على هذه الفقرة كما وردت وكما ذكر معالي وزير العدل ، هذه الفقرة وارده في قانون العمل الساري المعمول والوضع مستقر في الوزارة ، ودائماً يكون هناك سلطة اجور موجود قضاء ، المادة لما تكون من ذوي الخبرة واسعة بحيث تتسع للقضاء وتتسع لغير القضاء ، احياناً قد تشكل سلطة الاجور من قاضي وخمسين الذين في الوزارة ، او من قاضي او قاضيين وخمسين من الوزارة او من خارج الوزارة ، لذلك هذا المكسب العمالي المستقر الوضع عليه

ان يستوفوا العمال اجورهم ان لا تجري حسميات ، الفكرة من وراء هذا النص هو السرعة باليت وتجاوز الاجراءات الاصولية التي هي في المحاكم ، انيط الامر باختيار ذلك الشخص إلى مجلس الوزراء ، يختاره من ذوي الخبرة ، قد يختاره قاضي ، قد يختار رجل اداري ، واجراءات هذه السلطة هي اجراءات قريبة إلى الاجراءات التوفيقية وثبت بسرعة ، صحيح قراراتها تخضع لمراجع استئنافية ، لكن من حيث المبدأ هي سلطة طابع الدعوى امامها او الطلب كما هو واضح الجديدة والاستعمال ، موضوع ان لذكر ان هذا القانون ان مجلس الوزراء يعين قاضياً ينتدب ، حقيقة مجلس الوزراء صحيح قد يختار قاضي او لا يختار قاضي ، لكن نحن في قانون استقلال القضاء ، تعيين أي قاضي خارج عمله الا بواقعة المجلس القضائي ، العرف الآن جاري وهو على حساب الحقيقة الكمادات القضائية انه قد يقدم المجلس القضائي او يوافق في بعض الاماكن على القضاء ، لكن في بعض الاماكن الذي لا يتيسر انتداب قضاء يقوم اشخاص من ذوي الخبرة والحكمة بالقيام بسلطة الاجور ، وهي مهمة محدده ان صاحب العمل لمن يدفع للعامل اجوراً ، انا حقيقة كوزير العدل وبحكم تجريبي واطلاعي على هذه المادة منذ عام ( ٦٠ ) اجد ان هذه المادة تأكيد للمادة السابقة ولم ترد بحق أي شكوى من العمال او من المتضررين ، وامل ابقاها كما هي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج :

هكذا حتم العمل

فضيلهم ، لكن برئاسة قاضي وعضوية اصحاب الاختصاص وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ منير صوير .

السيد منير صوير : شكراً معالي الرئيس .

الواقع كان معظم الاقتراح اللي بيدي اوردته هو اقتراح الزميل حمزة منصور ، ان تشطب :

تتألف من شخص أو أكثر الواردة في السطر الثالث ، ويضاف بدل منها وتكون :

ثلاثة التمثيل من الحكومة وأصحاب العمل والعمال على ان يرأسها قاضي . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : اعطاء اي موضوع اكبر من حجمه ظالم للقضية ، هذه السلطة قد تكون في بعض المناطق لديها قضية واحدة ، تتعلق بخلاف العامل مع رب عمله ، أولاً لا يوجد الطرف الثالث بأي جزء من القضية هي خلافات على الاجور فالحكومة ليست جزء من مشكلة ، وخلاف ليس بين العمال وارباب العمل ، خلاف بين عامل ورب عمل ، قد تكون هذه القضايا من الصغر بحيث لا تحتاج إلى أكثر من موظف ليبحث هذا الموضوع ، وقد يكون محامياً في القطاع الخاص أحياناً تتيه لهذه الغاية وليس شرطاً ان

التي ان يبقى كما هو وان لا تدخل اي تعديلات جديدة قد تؤدي إلى خلخلة المعنى ، وإلى خلخلة الأحداث التي ترمي اليها جميعاً من هذا المكسب العمالي الجيد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

التي على معالي رئيس اللجنة ، لأن ذوي الاختصاص والخبرة قد يكون اقتصادي وقد يكون محاسباً وقد يكون اداري ، ولذلك أؤيد كلامه واطلب التصويت على هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

اولاً انا التي على اقتراح الاخ الدكتور محمد الحاج واضيف ان هذه السلطة يمكن توازي محكمة الاستئناف مع الاحترام ، وبالتالي حينما يكون هنالك نزاع وخلاف بين ثلاثة اطراف بين وزارة العمل وصاحب العمل والجهة العمالية ، ولكن البت في قضية إلى شخص اعتقد يمكن بجانبنا الصواب في ذلك ، ولذلك اؤكد على ثلاثة على الأقل وعلى مراكب .

الامر الثاني : انا اؤكد ان تكون برئاسة قاضي ، لا ان تكون كلها من القضاء على

الرئيس . يبدو ان معالي نائب رئيس الوزراء خلط ما بين سلطة الاجور ومجلس التوفيق ، ما اشار اليه في مداخلة هو مجلس التوفيق وهذا حق لوزير العمل وليس مناصباً بمجلس الوزراء ، ما اود الحديث به هنا سيدي ان تشكيل السلطة فقط من صلاحية مجلس الوزراء ، اتساءل هل مجلس الوزراء سيكون قلقاً كثيراً ويناقش عامل خصم له (عشر) دنابر ويجتمع ويناقش ويقرر الموافقة على تشكيل من وتسيب إلى ؟

أنا اعتقد ان هذا النص ربما المشرع في ذهنه المشكلات العمالية الكبرى التي تستحق ان تناقش على مستوى مجلس الوزراء ، لذلك اقترحت ان يعطى هذا الحق للوزير وليس لمجلس الوزراء ، لأن الوزير على تماس ويستطيع ان يعطي قرار ، اما بانتظار مجلس الوزراء ليجمع ويقرر ، وهذا هو سر ان سلطة الاجور الموجودة الآن في وزارة العمل معطلة لا تشغل ، لا تناقش أية قضية ، العامل اما يأخذ حقه بالمحكمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا سيدي يبدو ان الزميل خلط بين تشكيل سلطة الاجور وبين قرارات سلطة الاجور ، مجلس الوزراء والوزير فقط يعينون السلطة ولا يتدخلون بعملها ، وبالتالي لم يذهب خلاف بين عامل ورب عمل إلى مجلس الوزراء ولا إلى الوزير ، هذا قرار واحد يصدر مرة واحدة

يكون من الموظفين ، ولذلك حجم هذا الامر مربوط بالمكان ، قد تكون في عمان بحاجة إلى ثلاثة ، قد تكون في اربد بحاجة إلى ثلاث ، لكن في مناطق تتواجد فيها عمال بشكل قليل لا تحتاج لثلث ذلك ولا تستطيع ان توفر قضاة كما قال معالي وزير العدل لهذا الحجم من القضايا على مستوى المملكة ، وعدد القضاة الذي نعرفه ، انا اعتقد ان هذه العملية مستقرة منذ (خمسة وثلاثين) عاماً لم يشكو منها عامل واحد ، واما قراراتها خاضعة للاستئناف وانها معفاة ، يعني حتى قراراتها معفاة وهي في حدودها القصوى توفيقية اكثر منها قضائية وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : اقول ان القضية التي اضافها معالي وزير العمل باشرط ان يكون قاضياً هذا امر جيد وجاءت الحكومة هذا التنسيب او هذا الاقتراح وهو بالتالي يبت في هذه المسألة ووجود القاضي انا التصور يعني اعطاء السلطة القضائية مثل هذا الدور مهم في هذا الميدان ولذلك انا اقترح الموافقة على ما جاء على لسان وزير العمل في حذف :

من ذوي الخبرة والاختصاص : وان يعين سلطة من قاض أو أكثر يتدبرون لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ همام خدادين .

السيد همام خدادين : شكراً سيدي

هكذا عند التصويت



لتشكل سلطة الاجور ، ثم تبدأ بالنظر في قضايا العمال ، هذه السلطة تسريع لهذه الاختلافات ، وتخفيف على العمال بأن لا يرفعوا دعاوي ولا أن يركلوا محامين ولا أن يدفعوا رسوماً ولا أي شيء من ذلك ، هذا هو الامر بمجملة وهذا هو دور السلطة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي بالإضافة لما ذكره نائب رئيس الوزراء ، هذه تقريراً محكمة خاصة مستعجلة للنظر في قضايا العمال ، وهذه تشكل مرة واحدة يا استاذ بسام . يعني ينسب الوزير الى مجلس الوزراء ويشكل سلطة اجور ، وسلطة الاجور تكون مستعدة دائماً لاستقبال أي دعوى ، اما قولك بانها معطلة فهذا ظلم لسلطة الاجور التي تنظر الكثير من الدعاوى العمالية وإظهارها لا زالت تنظر بهذه الدعاوى ، ولجبيك معالي وزير العمل على ذلك ، ولذلك انا اورد الى اقتراحي السابق بأن يبقى النص كما هو لمصلحة العامل ولمصلحة العمال وللمصلحة الوطنية العليا ايضاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اقتنع الاخ بسام ، الدكتور لزيه عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

سيدي انا اعتقد ان هذه المادة متوازنة

وهي تعالج جميع الحالات المستعجلة التي تخص العامل ، وان التخوف الذي ذهب اليه الزملاء محلول في عجز الفقرة حيث في السطر الأخير يقول :

ان للعامل الحق في اللجوء الى المحكمة النظامية المختصة ، اذن لا داعي لتخصيص هنا قاضي اضافي للنظر في هذه المواضيع ما دام حق العامل المضمون في نفس الفقرة ، اعتقد انها متوازنة وإدفع بالتصويت على هذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة للقانون قانون خاص بالعمال وكل ما يرد فيه لمصلحة العمال لا يجوز ان يأخذ طولاً وعرضاً من المجلس . بما يخالف احكام القانون ومصلحة العمال بالدرجة الاولى ، الفقرة ( أ ) من المادة قانونية ودستورية وللمصلحة العامة للأسباب التالية :

قضايا العمال وكما تفضل معالي رئيس اللجنة ومعالي وزير العدل ومعالي نائب رئيس الوزراء أولهم ، هو ان القضايا التي تعرض على السلطة والقائمة ابدية وتشكل مرة واحدة ، وليس كل مجلس الوزراء يوقف كل ولد او عامل او غيره اشكى هي دائمة هذه واحدة .

الثاني وضع قاضي لا يجوز ، وهذا يخالف قانون تشكيل المحاكم وهذا يجب ان يصدر فيه قانون جديد واسمه قانون محكمة

العمل مثل قانون محكمة الجمارك ، وهذا اقترح من المجلس اذا اردتم ، اما القانون ما دام بعجز الفقرة يقول انه :

اذا كافة الشروط هذه وغيرها وتظلم العامل ان يذهب للمحكمة والمحكمة كما تفضل معالي رئيس الوزراء اجراءات طويلة واستئناف وتقييم وكل واحد يدفع بحقه سواء صاحب العمل او غيره .

فلذلك ارجو ان تصوت على الفقرة كما هي لأنها كاملة بدون اضافة وبدون أي تعديل .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، تفضل الشيخ .

السيد عبد المنعم ابو زلط : عشر مرات رفعت يدي وخمس مرات هزئت برأسك موافقاً لاعطائي الدور ، هل يوجد في المجلس غير عماتي حتى تقول ما رأيك .

معالي رئيس المجلس : ما هذه المشكلة انه موجوده الا العمامة يا شيخ تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زلط : منتظر تاجاً للرجال ان شاء الله .

معالي رئيس المجلس : ان شاء الله .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

توفيقاً بين الآراء اقترح بما يلي :

توطئة لاقتراحي رداً على القول القائل

بأن تكبير عدد اللجنة او السلطة التي تقدر يمكن يشل حركتها وقد مضى ( خمسة وثلاثون ) عاماً على ذلك ، فاقول :

مؤيداً رأي الاخوة القائلين بأن يرأس اللجنة قاضٍ في كل محافظة محاكم ، في كل لواء محاكم ، ومعظم الاقضية فيها محاكم ، والمملكة بطولها وعرضها خلال ساعات تقطع من حيث الزمن ما فيه شلل هذه السلطة التي تنصف العامل المظلوم من رب العمل ، لذلك اقترح ما يلي :

ان تكون اللجنة ثلاثية يرأسها قاضٍ وعضوية مندوب عن النقابة ( نقابة العمال ) والعضو الثاني من ذوي الخبرة والاختصاص .

هذا فيما يتعلق بالسلطة .

النقطة الاخيرة في المادة ( ٥٥ ) ( أ ) صفة الاستعجال ، الفصل في القضية المعروضة على هذه السلطة ، في ذيل الفقرة ( أ ) ان يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة دون تحديد سقف .

اقتراح : - سقفاً يكتب في نهاية الفقرة بصورة مستعجلة لا تتجاوز اسبوعاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : لدي اقتراح وهو نفس اقتراحك يا شيخ ، بأن تشكل هذه السلطة من ثلاثة اشخاص على الاقل يرأسهم قاضٍ .

هذا نفس الاقتراح تقريراً اليي اقترحه .

لنطرح بداية الاقتراح بأن تكون السلطة

هكذا اريد

من ثلاثة اشخاص يرأسهم قاضي ، اذا نجح هذا الاقتراح ويعدن التفصيل و ارد انه اللجنة يمكن تشكل من الاشخاص التي ذكرتهم ، اذا لم ينجح الاقتراح فحكما يعني لا شخص ذوي خبرة ولا قاضي يبقى في المادة الاقتراح التي ورد وهو :

ان يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعين سلطة ذوي خبرة والاختصاص في شؤون العمل تستقي سلطة الاجور تتألف من ثلاثة اشخاص على الاقل يرأسهم قاضي ، اضافة عبارة ثلاثة اشخاص يرأسهم قاضي بدل من كلمة شخص او اكثر .

من مع هذا الاقتراح ؟

١٩ من ٦٠ لم يفر الاقتراح .

اقتراح الشيخ عبد المنعم برغم انه ما لى عليه الاخ ابو فيصل رئيس اللجنة ، يقترح الشيخ :

ان يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة واضافة لا تتجاوز اسبوعاً .

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

اذن قرار اللجنة القانونية الفقرة (أ) من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر : هناك مخالفة من الاخت توجان فيصل تقترح فيها : -

شطب تبير وفي حالة عدم توفر هذا الشرط الوارد في عجز الفقرة (أ) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ب )

مطروحة للمجلس الكريم ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ج ) ، الاستاذ حماد ابو جاموس . السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي .

فيه اقتراح على الفقرة ( ج ) ، آخر سطر في قرار اللجنة القانونية يقدم العامل نفسه او نقابة العمال بالنيابة عنه الادعاء خطياً .

لغوية اعتقد انها تصلح الفضل :

يقدم العامل نفسه الادعاء خطياً او نقابة العمال بالنيابة عنه .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ج ) هل هناك اراء ، قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( د ) ، قرار اللجنة القانونية الموافقة ؟ معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : في السطر الرابع :

ولها ان تضيف تعويضاً تقدره شريطة ان لا يتجاوز مبلغ التعويض ( المبلغ المحسوم او غير المدفوع ) ساقطة كلمة المبلغ ، او الاجر المحسوم .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل تفضل .

معالي وزير العدل : ان لا يتجاوز ذلك التعويض المبلغ المحسوم او غير المدفوع .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : صحيح .

معالي رئيس المجلس : اذن قرار اللجنة القانونية مع التعديل التي نوهت الحكومة اليه ، من مع هذا القرار ؟ موافقة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : الفقرة ( هـ ) ، معالي رئيس الوزراء تفضل .

سيدي انا اتوجه لمعالي رئيس اللجنة الكريم ، هل اذا غاب المدعي العام وحضر محاميه تسقط دعواه ؟

ولذلك اذا سمحت لو قرأنا المادة :

تنظر سلطة الاجور في الدعوى المقدمة اليها بحضور الطرفين او من ينوب عنهما ، وتسقط الدعوى اذا تغيب العامل المدعي المفروض اذا تغيب العامل المدعي ومن ينوب عنه ، اذا تغيبوا الاثنين ، اذا محولة معالي الرئيس انا لا اتسك برأيي ، اما الاصل ان نفهم ان غياب العامل وحضور محاميه لا يسقط دعواه .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس الحقيقة محولة للمشكلة ، لأنه ايضاً في قانون الاصول يتحدث عن المدعي ، اصول المحاكمات المدنية ولا يتحدث عن غياب وكيل المدعي ، فاذا غاب المدعي او من يمثله ضمناً معروفة فاذا غاب العامل المدعي تسقط دعواه ، لكن اذا حضر محاميه ما دام ان القانون يسمح له بتوكيل المحامي ، انتهى ما فيه داعي اسأناً يحضر العامل اذا كان محاميه

حاضر ، فما فيه مشكلة ان اضيفها او خطيناها محولة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، تفضل المقرر .

السيد المقرر : فيه مخالفة على الفقرة ( هـ ) من الدكتور ابراهيم الكيلاني والدكتور احمد الكرفحي والاستاذ عبد الرحيم العكور والدكتور مصطفى شنيكات والسيدة توجان فيصل والدكتور هاني حجازين .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم زيد اقرأ لنا المخالفة لو سمحت .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول الفقرة ( هـ ) من المادة ( ٥٥ ) من مشروع قانون العمل

مخالفة الأكثرية المحترمة في اللجنة القانونية وتقرح اضافة عبارة " بدون علم مشروع " بعد عبارة اذا تغيب العامل المدعي للأسباب التالية :

١ - السجماً مع مراعاة حق الطرف الاضعف في الدعوى .

٢ - تبسيطاً لمراحل التقاضي واجراءاته .

٣ - تحقيقاً لمبدأ العدالة وحفظ حق العامل ، اذا تغيب العامل بغير قاهر .

١٣ / رمضان المبارك ١٤١٥

١٣ / ٢ / ١٩٩٥

عضو اللجنة القانونية عضو اللجنة القانونية د. ابراهيم زيد الكيلاني د. احمد الكرفحي

عبد الرحيم العكور د. مصطفى شنيكات توجان فيصل د. هاني حجازين

مجلس النواب



معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الحقيقة ان غياب المدعي اذا كان بعذر مشروع ووضع امام السلطة او القاضي الناظر في الدعوة مقرر ان هذا علي مشروع او غير مشروع لكن اذا لم يصل وهذا المبدأ مقرر واتفق مع الشيخ ابراهيم ، يعني هذا مبدأ مقرر عدالة وما فيه ضرورة للنص عليه ، لكن اذا غاب العامل وقد يكون لديه علي مشروع فستسقط الدعوى بغيابه ، لا يستفيد من ذلك العذر ، اما اذا كان العذر امام القاضي او السلطة فيحسن القاضي بأمر العذر ، انا الحقيقة ردي ان لا يضاف مثل ذلك على النص ويبقى للقواعد العامة لأن ايضاً ضمانات العدالة هي حق الطرفين ، لكن اذا كان لديه مدعي جاد في دعواه ، للمدعي اذا ترك ترك ، لكن اذا كان لديه ووضعه امام القاضي ، القاضي يقدر ان هذا علي اما لا حتى لا تكون الخصومات مجالاً للارهاق بين المبتليين ، ليس العامل دائماً على حق وليس عندما يقيم الدعوى على الحق ، قد يقيمه بقصد المشاكسة ويغيب ، فهذه الامور للقواعد العامة وهذا المبدأ ساري في كل الدعاوي وفي الدعاوي الشرعية ونبدأ الفقه الاسلامي قرره المدعي اذا ترك ترك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : لا ادري كاتي فهمت من معالي وزير العدل ان يكون العذر امام القاضي هل يعني امام القاضي وقت

النظر في القضية ؟ . فإن كان ذلك ، هب ان المشتكي من عجلون وكان في عجلون تلوج والمحكمة في عمان ، ما استطاع ان ياتي ليبلغ العذر ، فهل يضيع الحق في هذا الحال ؟ لذلك انا اري ان ينص على مسألة العذر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : لازم العذر امام القاضي ، اما موضوع التلوج فهو علم يرقى إلى علم القضائي ، فيه اشئ في القانون اسمه العلم القضائي ، بان القمر يكون في اول الشهر العربي هلالاً هذا علم قضائي ، وان تكون الدنيا مليئة بالتلوج والطرق مقطوعة هذا يرقى إلى العلم القضائي ايضاً ، لكن العذر يجب ان يكون امام القاضي باستدعاء مقدمه المدعي او مقدمه وكيل المدعي ، ربما يوكل محامي وما عاد يذهب إلى سلطة الاجور ، فإلزامي جنده ظرف ايضاً يرسل هذا الاستدعاء وهذا العذر إلى القاضي لينظر به حتى اذا كان مشروعاً اجل له الدعوى وهو امر يعني في المحاكم مستقر عليه .

انا لا اري النص عليه واري ان يبقى الفقرة كما وردت .

معالي رئيس المجلس : الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : اتفق إلى حد ما مع معالي وزير العدل ، هل هناك ضرر

اذا اصبح هناك تردد في هذه القضية بالدات ؟ لو وضعنا اذا تغيب العامل بدون عذر مشروع ، هل هناك ضرر ؟ هل هذا التردد مرفوض ؟ ام ضروري ؟

اتفق مع معالي وزير العدل ، لكن هل هذا التردد له جوانب سلبية .

معالي رئيس المجلس : يلغي نص القانون قصده ؟

الدكتور مصطفى شنيكات : يلغي نص القانون ، اعتقد ان التردد في هذه القضية يلغي قضايا سلبية كثيرة .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الكونحي .

الدكتور احمد الكونحي : الحقيقة بالنسبة للعامل هو في المعادلة يجب ان تظر سلطة الاجور إلى عذره حكماً ، ومن هنا لا بد ان توضع مثل هذه العبارة بعذر غير مشروع ، لان العامل هو يمكن يغيب اكثر ، العامل هو المتضرر ، لو اصدرت حكمها وطبعاً يظعن في محكمة الاستئناف لماذا لحمله هذا التعب ويزد يعطل ، لذلك وضع عبارة بعذر غير مشروع ويهي القضية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : انا ادفع بوقف النقاش ، لأن فيه نقطتين مبرهنتين ، هل هذا النص الذي اماننا تنطبق عليه القواعد

العامة ، القانونيين يقولوا تنطبق عليه القواعد العامة ، اصبحت القصة يصير تردد والا ما يصير تردد ، هل التردد جيد في القانون ؟ ام هو لغو لا يجوز لان القانون يجب ان يكون محكم ، انا ادفع بايقاف النقاش لاننا كلنا بدنا العامل المدور لا تستقط دعوته قهراً ، نحن متفقين عليه ، لكن مادام الاخوة المختصين يقولوا مغطيه ، لماذا نظل نضع كلام من المواطف ، أرجو وقف النقاش وفيه تشية .

معالي رئيس المجلس : فيه اقتراح بوقف النقاش أولاً ، وثانياً يعني كل النقاش يدور حول اضافة بعذر غير مشروع ، ما فيه جديد غير هذا ، هل يرى المجلس الوقف والتصويت ؟

موافقة .

اذن هناك اقتراح معدل وهو اضافة كلمة بعد : اذا تغيب العامل المدعي اضافة بعذر علي مشروع ، من مع هذا الاقتراح ؟

١٦ من ٥٩ ، لم يندج الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة عليها كما هي ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( و ) قرار اللجنة القانونية ، موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ر ) قرار اللجنة القانونية .

مجلس النواب

شطب عجز الفقرة التالية :

واما استئناف قراراتها فتخضع للرسم  
المقرر في احكام المختصة . موافقة ؟  
الفقرة ( ح ) مطروحة للمجلس  
الكريم ؟

السيد المقرر : هناك مخالفة من السيدة  
توجان فيصل .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم  
ابو زنت تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زنت : شكراً  
معالي الرئيس .

الفقرة ( ح ) في نهايتها :

يقرر الوزير المكافاة .

استندت اليه مكافاة ، فاقترح

من قبل اللجنة برأسها الوزير .

معالي رئيس المجلس : نستمع  
للمخالفة .

السيد المقرر :

مخالفة مقدمة من النائب توجان فيصل

للفقرة ( ح ) من المادة ( ٥٥ )

اقترح شطب هذه الفقرة لأن ما يقوم به  
أعضاء هذه السلطة هو من ضمن اختصاصهم  
الوظيفة ، وروطه بمكافاة سيؤدي الى غلبة  
التفيع والانتفاع في امر خطير يتعلق بحقوق  
اللباس . وقد يعين من هو غير اهل ولكن ذو

صلاات متنفذة والتشريع يشع لمجتمع معين في  
زمن معين وباعتبار ظروفه وخصوصياته ونحن  
عائنا ومعالي من انواع الفساد المالي والاداري  
والمحسوبيات لا ينكرها احد فيجب أن نتصرف  
وكأننا في مدينة فاضلة .

توجان فيصل

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس  
اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي انا بدي  
اقول شغلة لو انا لازم ادافع عن قرار اللجنة  
لكن ما فيه خلاف كثير حول هذه الفقرة اذا  
بدكم قرار اللجنة يشي لكن انا اعرف يعني  
كل الحكومات تشكو من الروتين وتشكو من  
المركزية وتقول هيكم امور لازم يقررها الوزير ،  
يعني خيلنا نقول :

حتى السلطة مكافأتها عليه بصرفها  
الوزير لماذا مجلس الوزراء ، للموظفين العاملين  
في السلطة يجب ان يصرفها الوزير لماذا تذهب  
إلى مجلس الوزراء ، ربما ينسب ( بخمس )  
دنانير مكافاة لماذا تذهب لمجلس الوزراء ؟ خيلها  
عند الوزير ، المكافاة يقررها الوزير ، ويؤخذ  
بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت اليها  
وفصلت فيها ويشترط في ذلك ان تقوم  
السلطة بمهامها خارج اوقات الدوام الرسمي  
كما تصرف للموظفين العاملين فيها المكافآت  
التي يقررها الوزير .

معالي رئيس المجلس : إذن يقررها الوزير  
واستثناء مجلس الوزراء .

السيد رئيس اللجنة : الغاء مجلس  
الوزراء في هذا الموضوع .  
معالي رئيس المجلس : فيه هذه المادة  
فقط ، معالي وزير العدل .  
معالي وزير العدل : شكراً معالي  
الرئيس .

من هذا النص نستخلص ان السلطة  
تقوم بمهامها خارج اوقات الدوام الرسمي ،  
ليس اشتراط ان تقوم بمهامها اذا كلفت بذلك  
ولكن يمكن ان تقوم السلطة بمهامها خلال  
الدوام الرسمي فلا يكون هناك اي مكافاة  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله  
النسور .

الدكتور عبد الله النسور : سيدي في  
الايام الاخيرة كما يعلم الجميع صدر قرار  
المجلس المعالي لتفسير الدستور :

بأن تفويض الصلاحيات لا يتم بقرار من  
صاحب الصلاحية وإنما بصلب القانون .

وهذا قانون من القوانين التي بدعها تريد  
كامل مجلس الوزراء في عمل ، الحقيقة انه  
مش مستوى مجلس الوزراء ، ولذلك هذا  
الحرص والتشبيث والتشدد ما فيه داعي اليه ،  
كل ما بدع واحد يقرر اجر عامل سبابة او  
عامل يصلح درجات تذهب إلى مجلس  
الوزراء ، انا شايفه شيء ليس سليماً ، اما يؤخذ  
اقتراح معالي الزميل ابو فيصل وإما اذا فيه ناس  
لا يريد ، اقترح التي يقررها مجلس الوزراء او  
من يفوضه ، يعني لعلي مجلس الوزراء حق

التفويض الذي قد يفوض وزيراً ويسحب  
التفويض من آخر ، وقد يفوض لجنة وزارية وقد  
يفوض وكيل الوزارة يوماً ما ، انا افضل  
لو كنت بدي اختار احد الاقتراحين لاقول :  
التي يقررها مجلس الوزراء او من  
يفوضه .

يعني يعطي التفويض لمجلس الوزراء ،  
بس يجوز ابو عصام عنده رأي .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي ابو  
عصام .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا  
سيدي الحكومة لا اعتراض لديها ، يعني  
تخفيفاً للصلاحيات عن مجلس الوزراء ،  
وايضاً ليس من المصلحة ان مجلس الوزراء  
يفوض فرداً ، لذلك انا اتمنى اقرار ما ذهب اليه  
معالي رئيس اللجنة القانونية مع شريطة اعادة  
الصياغة فقط للصك ، سابقاً كانت فقرتين  
لأنه سلطتين ، نقول تصرف للسلطة  
وللموظفين العاملين معها المكافآت التي  
يقررها الوزير ويؤخذ بعين الاعتبار القضايا  
التي قدمت اليها وفصلت فيها ، ويشترط في  
ذلك ان تقوم السلطة بمهامها خارج اوقات  
الدوام الرسمي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم  
الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : حقيقة ان  
مجلس الوزراء هو صاحب الولاية على المال  
العام ، ومن الخبرة السابقة كرئيس ديوان

مجلس الوزراء



الحاسبة السابق وكوزير سابق ، عرضت على مجلس الوزراء طلبات من الوزراء أنفسهم بمنح مكافآت لكثير من موظفيهم ، وكان مجلس الوزراء يوقف ضد هذا الطلب لأنه كان يبالغ فيه ، نحن نقول ( خمس ) دنائير لكن مرات تصل لثمة ولتين وهناك ضغط على الوزير من موظفيه ، نحن لما نقول لمجلس الوزراء ومجلس الوزراء ما فيه عليه ضغط ، ولذلك يكون الحقيقة اعطيت الوزير من الضغط عليه لما عولتوها لمجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء من خبرتي القصيرة فيه هو يحافظ على المال العام بكل جدية وامانة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما اثاره معالي الزميل هذا يتعلق بالموظفين المتدربين وقتياً ، نحن امام سلطة قائمة لها اختصاص وتقوم بعملها بموجب قواعد والنظمة وقوانين ، اما ان يتدرب وزير المواصلات او وزير المالية او وزير البلديات او وزير التربية موظف لتصبح علامات التلاميذ ، هذه امور وقتية ، اما هذه السلطة قائمة ويجب ان يكون القرار للوزير ولا تشغل مجلس الوزراء بمكافآت عشرة او عشرين او خمسين دينار وهي سلطة قائمة محددة .

معالي رئيس المجلس : دعونا نخرج من هذه الفقرة ، منعادة المقرر تفضل .

السيد المقرر : بالنسبة لما اقترحه معالي رئيس الوزراء عندما نقول :

ويؤخذ بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت اليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك ان تقوم السلطة ، يجب ان نضيف : -

وموظفيها

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح استطيع ان الخصة كالتالي : -

ان هناك رأي باعطاء هذه صلاحية المكافآت للوزير بدل مجلس الوزراء ، انه هو الذي يقرر المكافآت للسلطة وللموظفين العاملين معها .

تصبح : -

تصرف للسلطة وللموظفين العاملين معها المكافآت التي يقرها الوزير من مع هذا الاقتراح ؟

٣٦ من ٥٩ وينجح الاقتراح .

نقطة نظام للسيد عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : انا اشترط الى طلب توضيح يجب التفريق بين الممر الشرعي والقوة القاهرة التي اثارها الاخ ، هذا لهم الاثنين حسابات قانونية ، والنسبة للتزوج اسمه القوة القاهرة في القانون .

معالي رئيس المجلس : المادة ككل بمنجل فقراتها ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثامن

تنظيم العمل والاجازات

المادة ٥٦ - على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر ان يضع نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه اوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والاسبوعية ومخالفات العمل والعقوبات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنهلهما واي تفاصيل اخرى تقتضيها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لتصديق الوزير وعمل به من تاريخ تصديقه .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٦ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٥٤ ) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عريضة . الدكتور محمد عريضة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا اقترح ان يضاف الى هذه الامور المذكورة ، ان يذكر كشف الرواتب ، مذكور فيه :

نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه اوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والاسبوعية ومخالفات العمل والعقوبات والتدابير المتخذة بشأنها .

وان يذكر : -

كشف الاجور المعتمدة في مؤسسته .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يعني انا افهم هدف الاخ الكريم بس ما اعتقد اني مؤسسة خاصة اشتغل فيها تضع كشافاً للرواتب في النظام الداخلي لها ، لان هذا الكشف متحرك وفقاً لحاجات العمل المتطورة يوماً بيوم وشهراً بشهر هذا سلم خاص به يتوزع من وقت لآخر ، نحن نتكلم عن نظام داخلي يريد ان يعرفه العامل الاصل فيه الاعلام ، ان يعرفه العامل وهو يعمل في المؤسسة ما هو اسلوب في هذه المؤسسة وما هي اجراءاتها ، اما الرواتب فالت تعرف ان كثير من المؤسسات الصغيرة لا يوجد لديها سلم ، تدفع الراتب احياناً لكفايات الشخص ، ما عندها زي اجهزة الدولة وزبي الشركات الكبيرة تصنيف للوظائف وربط الرتبة بالراتب وربطها بمقدار الاجر ، قد يكون لديه بائع في دكان ، لديه عامل حمة دينار اذا يعطى يشغل واحد بعين حسب تقديره لقيمه ولم يكون هناك سلباً للرواتب وهذا ظالم للعامل في يعني .

معالي رئيس المجلس : ماشي يا دكتور ، قرار اللجنة موافقة ؟

موافقة .

ارفع الجلسة للصلاة لم تعود .

( رفعت الجلسة للصلاة )

استئناف الجلسة

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني أعلن استئناف الجلسة ،  
السيد مقرر اللجنة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٧ - تكون ساعات العمل العادية ثمانية ساعات في اليوم أو ثمان واربعين ساعة في الاسبوع توزع على ستة ايام على الاكثر لا يحسب منها الوقت المخصص لتناول الطعام والراحة ولا يجوز ان تزيد اوقات العمل على ذلك الا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٧ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٥٥ ) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله السور

الدكتور عبد الله السور : معالي الرئيس هذه مادة مهمة جداً وبالغة الأهمية لأنها تتحدث عن ساعات العمل وعندها ثمان واربعين ساعة ، وأنا اريد ان استفسر في أي دولة في العالم من الامانة العامة او من الحكومة توجد ساعات الدوام للعامل الرسمية ثمان واربعين ساعة ، العالم اليوم يتحدث عن ثمن ساعات عمل ، لكن بالنسبة لظوله خمس ايام ، خمس ايام فيه ثمانية فيه اربعين ساعة ،

انا شخصياً لا اعرف عن أي دولة فيها ساعات العمل تزيد عن اربعين ، وأنا من الذين تابعوا على سبيل المثال الانتخابات الاخيرة في الجمهورية الفرنسية ، حيث كان المطروح تخفيض ساعات العمل إلى خمس وثلاثين ساعة ، ان الاحتجاج بان وطننا متأخر وان علينا ان نلحق بالركب ، وان علينا ان نعمل اضعاغ ما نعمل ، هذا كل شيء اؤمن فيه ، لكن ليس على هذا الجبل وفيه هذه الحقبة وهؤلاء العمال يقع كامل العمل الاصلاحي ، انا اعتقد انه هذا فيه حجت كبير .

الامر الثاني سيدي الرئيس يعلم الاخوة المتابعون لقضايا البطالة وهي في عنوان كل دولة حتى الدول الصناعية ، لا تلجأ الدول التي تعاني البطالة إلى زيادة ساعات العمل ، الدول التي تعاني البطالة تحاول ان تخفف ساعات العمل لتتيح مجالاً اوسع لامصاص مزيد من العمالة وهذا ليس خطأ هيكلياً ، وأنا ارجو اخواني ان يعودوا إلى كل الدول المتقدمة بما في ذلك بريطانيا وفرنسا التي فيها تشريعات عمل واضحة وفيها حكومة مركزية ، ليس على قرار الولايات المتحدة ، انا اعتقد ان ثمن ساعات من العمل ليست امراً مستحيلاً ، نحن ايام العمل عندنا ست ايام وفيه يوم عطلة واحد وقد جربت الحكومات خمس ايام عمل ، مشيت الامور في البنوك ، بغض البنوك ، مشيت الامور في الجامعة الاردنية والجامعات جميعاً ، ومشيت في وزارة التربية والتعليم . والجمعية العلمية للملكية ومؤسسات كثيرة . اخرى ، خمس ايام عمل اذا وضعنا في القانون اتينا

عدم ضلالية خمس ايام عمل في بلدنا هذا وأنا اعرف ان حكومة ما قبل خمس او ست سنوات تبنت الخمس ايام وعادت عن هذا القرار لاسباب ليست متعلقة بعدم وجاهة الفكرة بل كانت تعود في ذلك الوقت إلى عدم وجود برفيهات في الوزارات لبقى فيها الموظفون فترة طويلة ، ولم يجد مواصلات مسالية مناسبة ، ولأن خيانتا تركبت على ست ايام ، العالم كله يمضي على الخمس ايام ، قليلة جداً تلك الدول التي تسيير على ستة ايام .

سيدي انا احاول ادافع واقدر اقول خمس ساعات عمل فيه ستة ثلاثين ساعة ، اقدر اعطي أي رقم لكن انا احب ان اعطي الدفاع انه هذا فيه تأخير كثير وفيه حجة بكثير اكثر من اللازم على صاحب العمل ، وأنا ارجو من المجلس الكريم ان ينظر بتخفيف هذه الساعات بالقدر المناسب ، كان تكون اربعين ساعة او اثنين واربعين ساعة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء . معالي رئيس الوزراء بالوكالة : سيدي مع كل تقديري لما ذهب اليه الاخ الكريم معالي الدكتور عبد الله السور ، يعرف الزميل الكريم انه في مرحلة الاصلاح الاقتصادي ما يتقدم تزيد حجم العمالة بتزيد كلفة الانتاج ويؤدي بالتالي عدم قدرتك على التنافس ، في مرحلة الاستقرار الاقتصادي وعندها تنظم الامور انا اعتقد ان ما يقوله معالي الزميل امر صحيح ووارد في مكانه ، اما في مرحلة الاصلاح فهو

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء . معالي رئيس الوزراء بالوكالة : سيدي مع كل تقديري لما ذهب اليه الاخ الكريم معالي الدكتور عبد الله السور ، يعرف الزميل الكريم انه في مرحلة الاصلاح الاقتصادي ما يتقدم تزيد حجم العمالة بتزيد كلفة الانتاج ويؤدي بالتالي عدم قدرتك على التنافس ، في مرحلة الاستقرار الاقتصادي وعندها تنظم الامور انا اعتقد ان ما يقوله معالي الزميل امر صحيح ووارد في مكانه ، اما في مرحلة الاصلاح فهو

الامر الآخر فحدث عنه معالي ، انه اذا اردت ان يصبح الدوام على مرحلتين في اليوم الواحد ، اليوم الطويل يجب ان يوفر وجبة طعام للعاملين ، ومكاناً لتناول الطعام ، ومكاناً لاستراحة الموظفين لتضيق هذه الساعات او الساعتين .

الامر الاخير من ذلك هو الامر الثالث اخواني ، ان النقل العام ليس بالتنظيم الذي

هكذا في الأصل



يتيح للكثيرين العودة إلى بيوتهم ، وتصور ان  
التي ان تعود لبيتها بعد السادسة ، لتذهب  
بحاجة إلى نقل لمدة ساعة او ساعتين لتصل في  
تمام الساعة الثامنة ، انا اعتقد ان هذا الامر هو  
الذي ادى في هذه المرحلة من عمر الوطن ، ان  
بقى على دوام الستة ايام ، حتى الخمسة ايام  
تطبق في وزارة التربية ليعرف احوالي ان الدوام  
دوام الطلاب خمسة ايام ، اما المعلمون لليوم  
السادس هو يوم النشاطات المدرسية وليس يوماً  
متروكاً ، اما الطلاب لا يداومون الا خمسة  
ايام ويعودون في اليوم السادس بعضهم  
للنشاطات .

انا اعتقد ان الدخول في هذا الامر  
بسرعة في مثل هذا الوقت وتغيير مستقرات  
اعتقدنا عليها امر يحتاج إلى بحث ودراسة  
طويلة ، لا تكفيها جلسة قصيرة مثل هذه في  
مناقشة مادة ، اثنى ان يبقى الامر على ما هو  
عليه ، وان تجري دراسة موسعة لكلفة هذا  
الامر ومتطلبات هذا الامر الاقتصادية  
والاجتماعية لتصل إلى حل يعتبر الامثل في  
هذه الصورة ، خاصة وان اتفاقيات العمل  
الدولية والعربية تتكلم عن ثمانية واربعين ساعة  
في الاسبوع .ولمالية ايام ، وشكراً سيدي  
الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي  
الرئيس .

الحقيقة انا لست مع الخمسة ايام ،  
لكنني مع ان الثمانية واربعين ساعة في الاسبوع

كثير على العامل ، على الاقل من باب العدالة  
لساوي العامل بالموظف الذي يداوم ستة  
ساعات ، لا اريد ان اساويه تماماً بل اقترح سبع  
ساعات تصبح اثنين واربعين ساعة ، وانا اؤمن  
بان الانتاجية لا تحسب فردياً مع ساعات العمل  
، فقد ينتج العامل في الساعات السبع مثل ما  
ينتجه في الساعات الثمانية وهناك تجربة احياناً  
في شهر رمضان تقلص ساعات العمل واجرت  
مصفاة البترول دراسة تبين فيها ان الانتاجية لم  
تنقص في مصفاة البترول في شهر رمضان عن  
غيره من الاشهر الأخرى رغم ان فيه هنالك  
نقصاً ، فمممكن ان يكثف العمل وتكون سبع  
ساعات لتكون ساعات العمل اثنين واربعين  
ساعة وهذا يكتفي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري : معالي  
الرئيس اتفق مع معالي الدكتور عبد الله النصور  
فيما ذهب اليه من اهمية هذه المادة ومن انه  
ثمانية واربعين ساعة هو عدد غير مألوف من  
الساعات في العمل للعامل ، ولا اعتقد انه من  
الصواب ذكر بالتحديد ثمن ساعات في اليوم  
وست ايام عمل ، ثمانية واربعين ساعة عمل  
بالاسبوع ، اعتقد ان القانون لا يجب ان يحدد  
هذه التفاصيل ، لذلك اريد ان اقترح نصاً  
بحيث تبدأ المادة :

لا تزيد ساعات العمل عن ثمانية  
واربعين ساعة في الاسبوع على ان توزع  
بالتساوي على ايام الاسبوع .

وبالتالي يصبح بالامكان تخفيض عدد  
ساعات العمل حسب الحاجة وحسب  
الامكانيات بدون العودة الى تعديل نص  
القانون الذي قد يأخذ وقتاً طويلاً ، على ان  
تبقى باقي المادة كما هي ، لا يحسب منها  
الوقت المخصص الى اخره لنهاية المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي  
الرئيس .

انا اوافق ان تكون ساعات العمل ثمن  
ساعات في النهار ، من ضمنها ساعة  
الاستراحة يتناول الطعام ، لان الكل يدرك  
انه في فصل الشتاء ان النهار قصير جداً ،  
فتصور لو بدأ العمل الساعة الثامنة صباحاً  
وأخذنا ثمن ساعات يصبح الانتهاء الساعة  
الرابعة مساءً وإذا أضفنا ساعة الاستراحة يصبح  
الانتهاء الساعة الخامسة ، والشمس تهب في  
فصل الشتاء الساعة الرابعة او الرابعة والربع ،  
فالعمال التي يبيتهم بعيداً عن مكان عملهم لا  
يستطيعون العودة إلى بيوتهم في هذا الوقت من  
الليل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور حويضة .

الدكتور محمد حويضة : شكراً معالي  
الرئيس .

انا اؤيد ما قاله الدكتور محمد الحاج بان  
تصبح ساعات العمل اليومية سبع ساعات ،

واذا اردنا ان نتكلم عن الاسبوع نتكلم عن  
اربعين ساعة والحقيقة نحن في مرحلة جديدة  
وفي عصر جديد وفي اواخر القرن العشرين ،  
يعني ان الاوان فعلاً ان نقدر فترة نوعية في  
هذه المرحلة لصالح تطوير العمل ، وربما هذا  
الوقت الطويل من ساعات العمل ربما يكون هو  
من اسباب قلة الانتاجية ولا اظن انه من عوامل  
زيادة في الانتاج ، ولعل لساعات اقل يمكن من  
خلالها ان يؤثر العامل عمل اجود واكثر اتقاناً ،  
ثم هناك بعد اخر انه هذا العامل انسان ،  
فعندما نتصور ان هذا العامل سيخرج الساعة  
السادسة صباحاً ليصل إلى عمله الساعة الثامنة  
مع ملاحظة المواصلات وبعد الاماكن وما إلى  
ذلك ، ثم يعود العشاء يا ترى الاسرة والاولاد  
اليس هذا اتجافاً وطنياً اجتماعياً ؟

فان كان الأب سيغيب عن بيته هذا  
الوقت الطويل وبالنظام ومن الاولاد ، من  
للأسرة ، ولذلك اذا نظرنا ان الاسرة وتوجيهها  
وتربيتها جزء من الانتاج الوطني ، فلعل في  
تقليص ساعات العمل دعم لهذا الجانب ،  
ولذلك انا اطالب بان تصبح ساعات العمل  
سبع ساعات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً  
سيدي الرئيس .

في واقع الحال معظم الدول في العالم  
ساعات العمل عندها اربعين او اثنين واربعين ،  
وبعضها خمسة وللايين ، الظروف الذي يمر

مجلس النواب

بها الأردن وما يتوقع له من تطور واستثمار ،  
فإن ثمانية وأربعين ساعة مدة معقولة ، إنما  
اقترح معالي الرئيس ان يترك لمجلس الوزراء ان  
يخفض هذه المدة في ظروف معينة ، اقترحي  
أخذ أن تكون ثمانية وأربعين ساعة في  
الاسبوع لمجلس الوزراء ان يخفض هذه المدة  
في ظروف محددة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عبد الحافظ الشخانة : شكراً

معالي الرئيس .

انه لا يجوز ابقاء ساعات العمل بهذا  
الكم الكبير ، بالرغم من كل الاسباب التي  
ذكرت وهي اسباب وجيهة ، لكن حقيقة الامر  
ليس مثباً ان عدد ساعات العمل تؤدي إلى  
إنتاجية أكثر بهذا الكم ، ربما يستطيع العامل  
ان يؤدي بكفاءة أفضل فيما لو عمل ساعات  
أقل او عدد ايام أقل من اسبوع وراء ذلك  
للساعات كثيرة في العالم ، وهناك احصاءات  
ثبتت ان عندما قلصت ساعات العمل واعطي  
العامل مجال للراحة أكثر ، وإنتاجية أكثر  
استطاع ان ينتج أكثر وبطريقة أكثر ، لذلك ان  
اقترح معالي الرئيس :

ان يغير النص وإن يصبح اقتراح محدد ،  
ان تكون ساعات العمل العادية أربعين ساعة في  
الاسبوع ، وتوزع على ايام الاسبوع حسب ما  
تقتضيه طبيعة العمل ، على ان لا تزيد عن ستة  
ايام يعني لا يجوز توزيعها على سبع ايام ،  
وعلى ان لا تزيد عن ثمان ساعات في اليوم ،  
وبقي النص يعني كما هو .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر  
الرهاطي .

السيد بدر الرهاطي : شكراً معالي  
الرئيس .

الصحيح اننا اكتفي بما ذكره اخواني من  
قبل وأركز على قضية ان لا تزيد عدد  
الساعات عن سبع ساعات في اليوم ولا أربعين  
ساعة في الاسبوع ، مذكراً بالعامل الانساني  
وضرورة التقاء هذا العامل بأهله وقضاء  
حوائجهم ، وكذلك مذكراً بحقيقة هي ان  
زيادة الانتاج لا تتناسب طردياً مع عدد ساعات  
العمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور  
شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً  
معالي الرئيس .

على الواقع الاردني هناك القطاع الخاص  
كأنه ارحم منا على العمال كثير من القطاعات  
القطاع الخاص العمل ست ساعات ، وبالتالي  
تكون ضربة للعمال الحقوق المكتسبة لهم ، لما  
نقول تكون ساعات العمل العادية ثمان ساعات  
في اليوم أي ثمانية وأربعين ساعة هذه حقيقة  
اجحاف ، اذا الحقيقة نلخص للمستقبل ونلخص  
اطراف العمل بشكل عام ، عندي اقتراح :

تكون ساعات العمل العادية أربعين  
ساعة على الأكثر في الاسبوع .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الدكتور  
الشخانة تقريباً نفس الاقتراح .

الدكتور مصطفى شنيكات : بعديها  
تكتب كلمة على الأكثر لاننا لا نريد ان  
يسلب الحقوق المكتسبة للكثير من العاملين التي  
حصلوا على دوام ست ساعات وبالتالي حتى  
نضمن هذه الحقوق المكتسبة نضع نص على  
الأكثر .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم  
الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : الحقيقة نحن  
نتكلم في طرف عمالي وطرف صاحب  
عمل ، نحن نتكلم عن وطن يريد ان ينمي  
اقتصادياته ، نحن كلنا نتمنى ان نعيش عيش  
رفاهية وان نتقل نقلة حضارية ووفرة وان  
نساوي العالم الآخر ، لكن بنفس الوقت نتألم  
من ارتفاع تكاليف المعيشة ، نتألم من تدني  
الدخل ، ارتفاع تكاليف المعيشة يأتي من  
ارتفاع الاسعار ، اذا اتممنا ساعات العمل  
الى أربعين ساعة معناه التكلفة على السلع التي  
يشتريها المواطن من السوق راح ترتفع هذه  
واحدة .

ثانياً : الله يجب ان نعلم امريكا فيها ست ايام  
عطيل في السنة ، نحن عندنا ما شاء الله تقريباً  
الثلث وعشرين يوم ، نحن عندنا اجازة الامومة  
لثلاثة اشهر للأم تأخذهم اذا انجبت طفل ، نحن  
والحمد لله ملأين ولذلك شهر رمضان نشتغل  
ست ساعات مثلاً ثمانية ، في دول العالم  
الآخر القانون قانون ، نحن مررت بحجرتنا  
المواظف اذا كنا نتمنى لهذا البلد ان يصل الى  
درجة من التنمية وان يرتفع مستوى المعيشة

يجب ان نغفر الفترة النوعية الاقتصادية بحيث  
نحقق قفزات في الدخل القومي ودخل الافراد  
ومن ثم نصل الى نتيجة ربما نزل ساعات  
العمل لأربعين ساعة ، الثورة العمالية في امريكا  
قضت ( ١٢٠ ) سنة الى ما وصلت اليه ،  
والنقد الاقتصادي الأمريكي ما وصل الى  
الأربعين ساعة ، وكان في عبودية وكلها كانت  
موجودة ، ولذلك ارى ان المشرفين على العمال  
كما نحن مشرفين عليهم يجب ان ينظروا نظرة  
ثانية الى الوضع الاقتصادي ، الى التنمية  
الاقتصادية ، الى ارباب اصحاب العمل ،  
تكون نظرتنا واقعية عادلة ، لا ان نتجر وراء  
المواظف ، ولذلك ثمانية وأربعين ساعة كما  
قال دولة طاهر المصري تكون ثمانية وأربعين  
مشان ما تريد يعني ، وفي المستقبل ان تقل  
ثمانية وأربعين ساعة ربما الى خمسة وأربعين  
ربما الى اربعين ، لكن يجب ان يقي على  
ثمانية وأربعين ساعة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة  
النظام الاستاذ عبد الكريم .

السيد رئيس اللجنة : حول المادة  
( ٥٦ ) من النظام الداخلي ان ادفع بوقف  
النقاش لان الموضوع أصبح واضحاً ،  
والاقتراحات واضحة والتي يهتفون على  
الذين وأربعين ساعة او على اربعين ساعة او على  
ثمانية وأربعين ساعة ونخلص بعدد معين .  
ونقطة النظام الثانية معينة وبدلاً لروحها  
سيدي .

معالي رئيس المجلس : فيه تشكيك من  
الاقتراحات ، الاستاذ ابو زلط اقتراح جديده .

هكذا عند الأصل



السيد عبد المنعم أبو زلط : اقترحي ان تصبح المادة على النحو التالي :

تكون ساعات العمل العادية ثمانية ساعات في اليوم او ثمانية واربعين ساعة في الاسبوع توزع على ستة ايام على الاكثر .

بشطب حرف لا ، فتصبح :

يحسب منها ساعة لتناول الطعام والراحة .

فندخل حرف ( لا ) ونحذف الوقت المخصص ، فتصبح : -

يحسب منها ساعة لتناول الطعام والراحة .

وهو تأكيد لاقتراح سعادة الاخ الاستاذ طلال عبيدات .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : معالي الرئيس هذا موضوع كبير الحقيقة وفيه وجهات نظر متعددة وانا افضل ان نؤجل هذه المادة كما أجلنا المادة الثانية والثلاثين لمزيد من الدراسة .

معالي رئيس المجلس : استوت المادة .

السيد محمد داودية : والله ما استوت ، يعني ما بدنا نأخذ قرار يعني ما نكون دارسين الاره وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : في ضوء النقاش الذي دار ، يعني واضح انه تتراوح من ستة وثلاثين ساعة زي الموظفين إلى ثمانية واربعين ساعة ، ليس محسوباً منها وقت الطعام والراحة .

معالي رئيس المجلس : عندي من ( ٤٠ ) إلى ( ٤٨ ) لا يوجد عندي ( ٣٦ ) .

الدكتور عبد الله النصور : لان الموظفين ستة وثلاثين ساعة ، يذكروا اخواني ما دام صاحب المعالي الاستاذ عبد الرؤوف تحدث عن الاقتلاع ، والاقتلاع الاقتصادي الحقيقة برضه انا بندي احكي مدني زي الدكتور هاشم احنا السلطية لتدرب على الحكمي المدني .

معالي رئيس المجلس : واضح تاديه .

الدكتور عبد الله النصور : يا سيدي انا اعتقد ان كل هذه الاقتراحات لصوت من مع ( ٣٦ ) ومن مع ( ٤٢ ) ، ليس هذا هو العمل الصحيح ، وانا احب ان اراجع عن اقتراحي الذي اقترحه وربما راق للمجلس ما يلي :

ان تعدل المادة على الشكل التالي : -

يحدد مجلس الوزراء بقرار منه ، يعني تتغير حيناً بعد حين وفق تغير الازمات .

يحدد مجلس الوزراء بقرار منه ساعات العمل اليومية والاسبوعية والاقوات المخصصة للطعام والراحة .

يعني تترك لمجلس الوزراء يا اما بنظام يا اما بقرار ، بكل الاسوال الى مجلس الوزراء لن

من اقتراحك معالي ابو زهير .

اقتراح آخر : -

ان تكون عدد ساعات العمل على الاكثر اربعين ساعة بالاسبوع .

اقتراح آخر :-

شطب كلمة ( لا ) واستبدال الوقت المخصص بساعة هذه الاره اجملت كل هذه الاقتراحات لا اعتقد فيج جديد اذن بدأ بالاقتراحات ، هناك اقتراح من الزميل محمد داودية بتأجيل البحث في المادة ، من مع هذا ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر وهو ان تكون ساعات العمل على الاكثر اربعين ساعة في الاسبوع ، من مع هذا الاقتراح ؟

( ١٥ ) من ( ٥٦ ) لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر ان تكون سبع ساعات في اليوم واثنين واربعين ساعة في الاسبوع . من مع هذا الاقتراح ؟ أرجو التصويت وقوف .

( ٢٧ ) ( ٥٦ ) لم ينجح الاقتراح .

نقطة نظام استاذ دويب .

السيد محمد الدويب : الامانة مؤمن بها اما ان تعد الامانة ولا يجوز تجويبها من قبل اي نائب ، والامانة لديها الصلاحية ان تعد ، وبالتالي يجب ان تكون مؤمنة من جميع النوات .

يريد عن ثمانية واربعين فلا خوف ، ولكن قد تأتي مجالس وزراء تراعي الظرف ، انا لا اؤيد اطلاقاً ما تحدث به معالي الا الكريم بالغ واللغ الاجور هي الفرق ، الاجر في الاردن هو ١١/١ من الاجر في اسرائيل ، يظل عندك فارق كبير جداً وهذا شيء غير وارد ، يعني يحدد مجلس الوزراء بقرار منه ساعات الدوام ، اذا الكل يتراجع عن اقتراح انا اقدم هذا الاقتراح والا تمسك باقتراحي الاصيلي .

اصوات : ننتي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : تمهوا نقرأ الاقتراحات بس لغايات ان تتنوير للمجلس ما هي الاقتراحات الموجودة ، لاق يمكن بعض الزملاء اللي بدهم يتحدثوا يتحدثوا بصلب هذه الاقتراحات الموجودة .

لدي خمس اقتراحات :

اقتراح بأن لا تزيد ساعات العمل عن ثمان واربعين ساعة بالاسبوع ، بمعنى اللي تقضل فيج دولة ابو نشأت ، بأن يكون المجال مفتوح لتتقيضها عن ( ٤٨ ) .

اقتراح آخر :-

بأن تكون ساعات العمل سبع ساعات في اليوم ، اثنين واربعين ساعة في الاسبوع على ستة ايام .

اقتراح آخر :-

لمجلس الوزراء تخفيض المدة متى دعت الحاجة ، اضافتها على المادة ، وهذا يعني قريب

هكذا حذروا

معالي رئيس المجلس : لن الجأ للعدد مرة ثانية فقط هذا لتأكيد وتشبيك على عد الامانة لكن لن اعود للعدد مرة ثانية ، دكتور المكابلة نقطة نظام .

الدكتور عبد الله المكابلة : ارجو ان لا ترسي هذه النقطة عرفاً في هذا البرلمان او في غيره ، التأكيد من الاصوات ليس تشكيكاً في امانة احد ، وفي البرلمانات يلجأ عادة إلى إعادة التصويت ، اما رقولاً او بالمناداه حتى تتأكد الامانة والرئاسة من ان المشروع قد حظي فعلاً على الاصوات ، فليس تخويفاً .

معالي رئيس المجلس : نستمر في الاقتراحات زملائنا الافاضل ، هناك اقتراح بأن لا تزيد ساعات العمل عن ثمان واربعين ساعة ، بمعنى ان تترك مفتوحة من مع هذا الاقتراح ؟ برغب الايدي .

( ٣٦ ) من ( ٥٦ ) ، واضح اغلبيه . لم يعد هناك مبرر للاقتراح الآخر الذي يعطي لمجلس الوزراء تخفيض ساعات العمل لانه هذا أيضاً يعطي لمجلس الوزراء التخفيض كما اعتقد نقطة نظام دكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس بما ان اقتراح دولة ابو نشأت هو اقتراح تقليل ، وما بعد التصويت عليه كان سيثبت ثمانية واربعين كحد ادنى وليس اقصى فقد صوت كذلك ، ولكن لم نقول في التشريع لا تزيد على ثمانية واربعين ، من الذي يحدد دون الثمانية والاربعين العدد ؟ يجب ايراد مجلس الوزراء . من الذي يحدد ؟ لان هذه ستكون نقطة نزاع بين العمال ، وكل هذا

الفصل متعلق بساعات العمل والعقوبات والاستراحات ، يجب ان ينص انه في جهة هي التي تحدد ، لا تزيد سقف مفهوم ، لكن ما قل عن ذلك انا متأكد انه هذا سيحدث فراغ قانوني ، ان التلخيص الذي قاله السيد الرئيس بصوته قبل دقيقة واحدة وقال هذا تحصيل حاصل سيرك لمجلس الوزراء ، هو تفسير اؤيده واعتبره قرينه في حالة الخصام بالعودة إلى محاضر المجلس .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس الوزراء .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا سيدي انا بدني ابرر تصويتي وما فهمته حتى رفعت يدي ، القرار الذي طرح للتصويت ان لا تزيد عن ثمان واربعين ساعة ، معنى ذلك ما دون ثمانية واربعين حفاظاً على الحقوق المكتسبة التي حكى عنها الاخ مصطفى وغيره رب العمل ، حق مطلق ثمانية واربعين ، يملها خمسة واربعين ، اربعة واربعين ، اثنين واربعين ، واذا سمحت انا احكي عن تبريري لتصويتي وهذا حق من حقوقي ، ان يعرف على ماذا صوت .

ما طرحه معالي الرئيس انتهى بنقطة ، لا تزيد ساعات العمل عن ثمانية واربعين ساعة في الاسبوع وهذا الذي صوتنا عليه ، ان يؤتى ويضاف اليه امور أخرى وان يقال يقرر مجلس الوزراء ، اذن لا حاجة للتصويت على ثمانية واربعين ، يقال :

مجلس الوزراء هو الذي يحدد عدد ساعات العمل الاسبوعي واليومي .

اما التي صوتنا عليه جملة واضحة من معالي الرئيس مسجلة في المحضر ان لا تزيد ساعات العمل الاسبوعي عن ثمان واربعين ساعة اما يأتي مجلس الوزراء ليقول :

لا ستة واربعين ، لا خمسة واربعين . لا اعتقد ان هذا ما صوتنا عليه وانا لا اعترض على ذلك ، بس هذا ما صوتنا عليه .

معالي رئيس المجلس : ما صوتنا عليه تماماً هو الذي تفضلت فيه ، الاقتراح ان لا تزيد ساعات العمل عن ثمان واربعين ساعة في الاسبوع ، هذا حقيقة ما صوتنا عليه ، لكن تقديري ان لا بد هناك جهة تحدد ساعات العمل ، اذا كان فيه الاجهزة الحكومية ما اعتقد ان هناك يعني صاحب صلاحية الا مجلس الوزراء ، اذا كان في القطاع الخاص بالتأكد صاحب العمل هو الذي يحدد ، نقطة نظام .

الدكتور عبد الله النصور : نقطة النظام سيدي الرئيس انت لقد اجملت النقاش وخلصت التصويت وقلت ان الذي فاز بالاغلبية اظن ( ٣٦ ) هو ان الحد الاقصى ، وانه في حالة الاقل يكون مجلس الوزراء هو صاحب الحق في تخفيض ساعات الدوام ، اما ان يعطى هذا الحق لصاحب العمل فهو افراغ للقانون من معناه ، لانه صاحب العمل لن يتطوع بتخفيض ساعات العمل مع المحافظة على الاجور ، وهذا الحقيقة امر لن يتم ولا عمره يصير .

معالي رئيس المجلس : معالي ابو زهير انا قلت بالضبط كالتالي :

كان الاقتراح لا تزيد ساعات العمل عن ثمان واربعين .

ثم قلت :

انا نكون الآن في حلم الاقتراح الآخر الذي هو لمجلس الوزراء تخفيض المدة ، باعتبار ان هذا تحصيل حاصل .

والتحصيل حاصل طبعاً في القطاع العام يعني لا اعتقد ان هناك جهة تحدد ساعات العمل الا مجلس الوزراء .

الدكتور عبد الله النصور : لم تؤثر معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي اذا سمحت ، انا اقول الان صاحب الصلاحية في تحديد ساعات العمل في الحكومة مثلاً أنت ما تستطيع ان تعطى الوزارات الا بقرار مجلس الوزراء ، واذا بذلك تخليهم يدأوموا سبع ساعات او ثمن ساعات او خمسة ايام في الاسبوع ، فهذا اعتقد انه قرار مجلس الوزراء ، الا اذا كان يعني فيه نص قانوني صريح ووافق عليه . لكن في القطاع الخاص مختلف الموضوع ، دولة الاستاذ ابو نشأت تفضل .

دولة السيد طاهر المصري : معالي الرئيس يبدو لي ان موضوع من ، صلاحية من ان يحدد ساعات العمل اذا كانت اقل من ثمان واربعين ، قد يكون من مهام النقابات عندما تبدأ بنقاش ساعات العمل مع اصحاب

هكذا من النص



المصانع ، مع القطاعات واطن ان اخراج مجلس الوزراء افضل وأفضل للعامل ، لان العمل النقابي قد يتطور احسن اذا كان لهم صلاحية المناقشة والقانون يساعدهم على تخفيض ساعات العمل .

معالي رئيس المجلس : على اي حال هناك اقتراح ودعونا نضع الامور في المواجهة ، اود ان اخرج بهذه النقطة ونصل الى النهاية ، هناك اقتراح مقترح ولم اصوت عليه ، والتي قلت انه قد يكون هذا الاقتراح التي صوتنا عليه وحصل على الاغلبية الغاء ، لكن اذا المجلس الكريم يرغب ان نصوت عليه فانا اطرحه للتصويت :

لمجلس الوزراء تخفيض ساعات العمل متى اراد ذلك .

هذا الاقتراح الموجود اذا اردتم ان اطرحه طرحه ، تفضل رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي لا التي يحدد ساعات العمل مجلس الوزراء ولا غيره ، نحن نلشع قانون ، هذا القانون يقول :

بعد النص ما لمجج والاقتراح ما لمجج .

انه لا تزيد على ثمانية واربعين ساعة ، بمعنى يرد اي اتفاق بين عامل و رب عم تضمن ساعات عمل تزيد على ثمانية واربعين ساعة يرد الى ثمانية واربعين ما عدا الاحكام التي بهذا لشوفها بعد شوية ، التي هي تتعلق بالعمل

الاضافي ، اما اذا تعاقد العامل مع رب العمل على ست ساعات في اليوم ، او على خمس ساعات في اليوم ، او على ساعتين في اليوم فهو جائز ، نحن وضعنا حداً اعلى بمقتضى القانون ، مجلس الوزراء ما له دخل في الموضوع نهائياً ، الا اذا اقترح ولمجج ، الذي يحدد ساعات العمل هو عقد العمل ضمن القانون يحدد ساعات العمل بينك وبين العامل كرب عمل يحددها العقد ، على ان لا تزيد فاذا زادت ردت الى الحد القانوني الاعلى التي هو ثمانية واربعين ساعة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، المادة ( ٥٧ ) موافقة المجلس الكريم بالتعديل ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٨ - يجوز لصاحب العمل تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل اليومية العادية وذلك في اي من الحالات التالية على ان يتقاضى العامل في اي من هذه الحالات الاجر الاضافي المنصوص عليه في هذا القانون :-

أ - القيام بأعمال الجرد السنوي للمؤسسة واعداد الميزانية والحسابات الختامية والاستعداد للبيع بالجملة مخفضه بشرط ان لا يزيد عدد الايام التي تطبق عليه احكام هذه الفقرة على ثلاثين يوماً في السنة وان لا تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في كل يوم منها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٩ - لا تسري احكام المواد المتعلقة بساعات العمل المنصوص عليها في هذا القانون على الاشخاص الذين يتولون مهام الاشراف العام او الادارة في اي مؤسسة والذين يعملون في بعض الحالات خارج المؤسسة او تتطلب افعالهم السفر او التنقل داخل المملكة او خارجها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٩ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٥٧ ) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

انا اجد انه في هذه المادة صحيح اننا نريد ان نضبط العمل وحتى لا يكون نوع من الاستغلال في الوظيفة ، لكن وجود الشخص الاداري على رأس العمل الاضافي فيه تسريع في الانتاج ، بحيث لو اراد صاحب العمل ان يزيد العمل الاضافي لزيادة الانتاج ولأمر مهم ويتركه رئيس الفريق الذي يرأس هؤلاء العمال ، ويستغلون لوحدهم ، انا اجد ربما لا يعملون لكن وجود رئيس القسم او المسؤول عن هؤلاء العمال ، وجوده بينهم سرف يزيد الانتاج وينضبط العمل ، وبالتالي بحق ان يتقاضى عملاً اضافياً على ذلك .

ب - من أجل تلافي وقوع خسارة في البضائع او اي مادة اخرى تتعرض للتلف او لتجنب مخاطر عمل فني او من اجل تسلم مواد معينة او تسليمها او نقلها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥٨ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٥٦ ) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) موافقة ؟

موافقة .

الفقرة ( ب ) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة . السيد ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : اضافة فقرة ( ج ) ، تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل نص عليه في فقرتين ( أ و ب ) ، اقتراح اضافة ( ج ) تنص على ما يلي :-

في المواسم والمناسبات التي تقتضي زيادة الانتاج .

في كثير من المهن تقتضي زيادة الانتاج في الاعياد وغير الاعياد ، كلام منطقي .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح من الشيخ عبد المنعم ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . السيد المقرر .

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : شيخ سليمان مقصود ان بعض ناس ظروف عملهم تستدعي سفرهم او تستدعي وجودهم خارج المؤسسة هذا المقصود من المادة ، مادة ( ٥٩ ) موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٠ -

أ - يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من ينييه على ان يتقاضى العامل عنها اجراً اضافياً لا يقل عن ٢٥٪ من اجره المعتاد .

ب - اذا اشتغل العامل في يوم راحته الاسبوعية ، او ايام الاعياد الدينية او العطل الرسمية يتقاضى لقاء عمله من ذلك اليوم اجراً اضافياً لا يقل عن ١٥٠٪ من اجره المعتاد .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦٠ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم ( ٥٨ ) .

أ - شطب كلمة ( ينييه ) والاستعاضة عنها بكلمة ( يفوضه ) .

شطب عبارة ( عنها اجراً اضافياً لا يقل عن ٢٥٪ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ ) .

ب - شطب كلمة ( راحته ) والاستعاضة عنها بكلمة ( عطلة ) .

معالي رئيس المجلس : المادة ( ٦٠ ) فقرة ( أ ) دكتور الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : شكراً معالي الرئيس .

اي عمل يزيد عن ساعات العمل المعتادة ، يجب ان تكون اجرة اكثر ولا يجوز ان تكون اقل ، فاذا كان العامل يعمل ثمن ساعات في اليوم على سبيل المثال ، اذا عمل ساعتين اضافيتين يجب ان يكون بدل مثلهم اكثر من ساعات الايام المعتادة .

لكن اريد ان اشير إلى قضية هناك ، حقيقة المادة كما هي واردة لا تحدد الساعات الاضافية ، على سبيل المثال اذا كان عدد ساعات اليوم العادي ثمن ساعات ، اذا كان المطلوب ان يعمل ( ١١ ) ساعة باليوم او عشرة ، الاقتراح هنا يطلب انه في نهاية الشهر تكون اجرة الزيادة ( ٢٥٪ ) ، لذلك يا سيدي انا اقترح ان يكون بدل مثل الساعات الاضافية مضاعف ، ضعف الاجر العادي ،

يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من يفوضه على ان يتقاضى العامل عنها اجراً يساوي ضعف الاجر المعتاد .

معالي رئيس المجلس : دولة الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري : معالي الرئيس يعني مقبول انه في الاقلاع الاقتصادي اللي حكى عنه ابو عصام وبكترة للشاريع

لركي هذا بحيث تعطي العامل حقه ، اما تضع هذا القيد بعد ان تعطي الحق لصاحب العمل ونقول بموافقة الوزير فهذه شغلة طويلة وعريضة ، مؤسسات كثيرة جداً بعشرات الالاف وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : الواقع اقتراح الدكتور محمد الحاج اجمل اقتراح ابوشات ، ويتقديري انه رتبته ، ما دام في المادة ( ٥٨ ) نصينا على جواز تشغيل العامل ساعات اضافية ما فيه داعي لميدها .

معالي رئيس المجلس : يعني انت تؤيد اقتراح الدكتور محمد الحاج ؟

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي لو بقيت يجوز ، يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بدون موافقة الوزير ، على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ( ١٢٥٪ ) من اجره الساعة العادية .

معالي رئيس المجلس : دكتور الانطش :

الدكتور عبد الحميد الانطش : يا سيدي انا اريد ان اسأل الاستفسار ، كلمة او من ينييه ، الاتبعني هنا من بنوب الوزير سواء كان الامين العام او مدير دائرة او رئيس قسم ، اذن العملية تبقى ثابتة كما هي ما فيها اعتراض . معالي رئيس المجلس : الدكتور السور .

الصناعية ، انه كل عمل اضافي يده موافقة الوزير او من ينييه للعمل الاضافي ، انا اشوف انه هذا عبء كبير جداً على الوزير او من ينييه ، ولذلك مافيه داعي لهذه الجملة ، تصبح كالتالي :

يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى .

وايضاً للموافقات ، من يده يأخذ موافقة لماذا ؟

موافقة العامل ورب العمل هي الاساس ، فلماذا ندخل الآلية الصعبة جداً وبهذا روتين طويل جداً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .  
الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

اذا اشتغل العامل أكثر من ساعات العمل العادية يتقاضى عنها اجراً اضافياً لا يقل عن ( ١٢٥٪ ) ، هذا هو اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما اثاره دولة ابو نشات هو صحيح ، لأن المادة ( ٦٠ ) يجب ان تنسجم مع المادة ( ٥٨ ) ، وهو الجواز لصاحب العمل ان يعمل ، لذلك نحن نضع حكماً في القانون ، في الفقرة الثانية والفقرة الاولى ،

هكذا حذّرنا



الدكتور عبد الله النصور : معالي الرئيس انا كنت بدي أقترح اقتراح ابو نشأت تماماً ، الوزير ماله في هذه ، هذا شيء بده يتفق عليه العامل وصاحب العمل ولكن ابو نشأت لم يتبعه لما قال يجوز تشغيل العامل ، معنى ذلك يجوز لمن هنا ؟

يجوز لرب العمل تشغيل العامل .

هذه اللفظة هي تجوز لصاحب العمل ، يجوز تشغيل العامل ، يعني الحق صار لمن ؟ لصاحب العمل

مشروع القانون اللي جايته الحكومة ليس لصاحب العمل ، لأنه بده يقول له اشتغل ، يجوز لي تفضل اشتغل ، يقول له انا تعبان ما بدي اشتغل اضافي ، العمل الإضافي هو حق للطرفين بالاتفاق ، اذا تعطيه التجوير بس لصاحب العمل ، انت هنا اعملت عمل قصري على العامل ، ولذلك انا بس بدي اغير كلمة تشغيل بجوز للعامل ان يعمل اكثر من ساعات العمل .

يجوز الجواز للعامل ، الان الدكتور الحاج قال المادة ( ٥٨ ) اجازت لصاحب العمل تشغيل العامل .

هذه العبارة غير صحيحة مع الاحترام الشديد ، هذه اجازت له في الاعياد وفي الجرد السنوي ، لم يقرأ كل المادة لما استشهد بها ، مادة ( ٥٨ ) تقول :

يجوز لصاحب العمل القيام باعمال الجرد او من اجل التلافي وقوع خسائر .

هذا غير صحيح ، نحن على وشك ان نخربط هذه المادة ، الذي يريد الاخ ابو نشأت هو التالي :

انه في اجر مقداره ( ١٢٥٪ ) عن اي ساعة .

ثانياً : صاحب القرار ليس الوزير ، صاحب القرار من اذن ؟ هل هو رب العمل ؟ ام العامل ؟ ام بالاتفاق ؟

الحقيقة الاثنان معاً ، نصوغ العبارة بهذا الموضوع ، يجوز العمل الاضافي بأجر مقداره ( ١٢٥٪ ) يجوز مبدأ العمل الاضافي بالاتفاق بين الطرفين ، لا هذا يفرض على ذلك ، واقرأوا المادة ( ٥٨ ) ، مضبوطة ابو فيصل ؟ خلص ازي مضبوط .

معالي رئيس المجلس : معالي ابو عصام تفضل .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا سيدي من قراءتي للمادة في البداية فهمتها انها تغيير لدوام العمل في المصنع ، فتؤخذ الموافقة عليه مرة واحدة ، يعني يأتي مصنع ويقول انا اريد ان اجعل الدوام عندي بدل الثمانية واربعين ساعة بدي اجعله ستين ، ( ١٢ ) ساعة زيادة بدي أدفع أجر عامل ، واذا احبوا الاعوان ان يعرفوا ماذا كان النص في القانون المعمول به :

يجوز للوزير ان يسمح بزيادة الساعات معينة في المادتين اللي من ساعات العمل ، في الحالات التي إقتنع فيها ان هناك نقصاً في الايدي العاملة او قلة في العمال الفنين .

اذا اشتغل العامل اكثر من ساعات العمل العادية ، فانه يتقاضى أجراً اضافياً بنسبة ( ١٢٥٪ ) مما يتقاضاه .

فتأتي منسجمة ، ولا داعي لتكرار ما جاء في المادة ( ٥٨ ) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الور الحديدي .

السيد الور الحديدي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة بالاضافة لما اورده ابو نشأت انا اضيف جملة اخرى ، بأن ما ورد في المشروع بالنسبة لـ ( ٢٥٪ ) افضل مما ورد في قرار اللجنة القانونية ( ١٢٥٪ ) ، انا اقترح الابقاء كما وردت في المشروع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ ذيب اليس .

السيد ذيب اليس : لدي اقتراح قريب من اقتراح معالي نائب رئيس الوزراء ، اقترح شطب موافقة الوزير او من ينييه ، وتبديت موافقة العامل ، بدلاً من الوزير او من ينييه .

معالي رئيس المجلس : هذه مقترحة وموجودة في الاقتراحات ، عندي الاقتراحات كالتالي بداية المقترح :

شطب موافقة الوزير او من ينييه ، وابقاها لرب العمل .

بالاضافة إلى هذا اقتراح :

يجوز تشغيل العامل بموافقة ، اضافة كلمة موافقة هذه الاقتراحات الموجودة امامي ،

اما وان ذلك ليس الوارد ، انا اذهب إلى ما ذهب معالي الاخ عبد الله النصور ، يجوز تشغيل العامل بموافقة لتكامل بنفس الصيغة ولا حاجة للحديث عن قرار من الوزير او من يفوضه الوزير ، اما الاصل موافقة العامل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة ان هذه المادة كما وردت في مشروع الحكومة ، هي مادة منسجمة تماماً ، ولما جاء موضوع موافقة الوزير او من ينييه لعلم المشرع ان هناك خلافات تحصل عادة بين رب العمل وبين العامل ، فقد يكون العامل لا يريد ان يعمل ولكن تكون مصلحة رب العمل ان يعمل هذا العامل ساعات اضافية ، ولذلك لا بد الحقيقة ان يكون موافقة الوزير او من ينييه موجودة في هذه المادة ، لأنه هو الذي يحسم الخلاف ، وهو الذي يقرر المصلحة ، ولذلك اري ان تبقى العبارة كما هي وان تستبدل كلمة ينييه بـ ( يفوضه ) كما رأيت اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

لقد وقعت الحكومة في صياغة الفقرة ( ب ) ، أمل ان تصاغ الفقرة ( أ ) بنفس الصياغة التي صيغت في ( ب ) ، ويقال :

هكذا من الأصل

علاوة على الاقتراح الذي قدمه الشيخ حمزة وهو كالتالي :

إذا اشتغل العامل أكثر من ساعات العمل العادية فانه يتقاضى أجراً إضافياً لا يقل عن ( ١٢٥ ٪ ) من الأجر المعتاد .

لكن أيضاً بموافقة ، لا بد من إضافة كلمة بموافقة إذا كنتم ترون هذا مناسباً .

اذن لطرح الاقتراح التالي :

أولاً شطب كلمة بموافقة الوزير أو من ينييه ، من مع هذا ؟

موافقة باغلبية واضحة .

الاقتراح الآخر وهو ان يكون النص كالتالي :

إذا اشتغل العامل أكثر من ساعات العمل العادية فانه يتقاضى أجراً إضافياً لا يقل عن ( ١٢٥ ٪ ) من أجره المعتاد .

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر وهو :

يجوز تشغيل العامل باضافة كلمة ( بموافقة )

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

بقي الاقتراح الأخير وهو في نسبة الأجر ، اقترح الدكتور عبد الحافظ ضعف الأجر .

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

اللجنة لها تعديلين ، التعديل الأول شطب كلمة . من ينييه ( وهذه شطبناها والتعديل الآخر شطب عبارة أجراً إضافياً لا يقل ( ٢٥ ٪ ) والاستعاضة عنها بعبارة عن ساعة العمل الإضافية أجر لا يقل عن ( ١٢٥ ٪ ) هذا تعديل اللجنة .

من مع تغيير اللجنة بـ ( ٢٥ ٪ ) إلى ( ١٢٥ ٪ ) ؟

لم ينجح الاقتراح .

اذن تصبح المادة كالتالي :

يجوز تشغيل العامل بموافقة أكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ( ١٢٥ ٪ ) هكذا تصبح الفقرة ( أ ) .

الفقرة ( ب ) مطروحة للنقاش ، الاستاذ داودية .

السيد محمد داودية : أقترح أجر أكثر من ( ١٢٥ ٪ ) بـ ( ١٥٠ ٪ ) ، وهذه الحالات الراحة الأسبوعية وأيام الأعياد الدينية والمعدل الأسبوعية ، فيه حالة مهمة وصعبة جداً هي حالة العمل الليلي ، وفي كل قوانين العمل في العالم في تفريق بين العمل في النهار والعمل في الليل ، وخاصة العمل في الصحافة أنا لاني كنت متابع القصة وعملت دراسة عن حالة الصحفيين في العالم ، وكل صحف العالم تدفع للعاملين ليلاً أجر أكثر من الأجر الذي مدفوع في النهار أرجو إضافة بعد كلمة أو المعدل الرسمية ( أو ليلاً ) يتقاضى لقاء عمله عن ذلك أجراً إضافياً لا يقل عن ( ١٥٠ ٪ ) .

معالي رئيس المجلس : نقصد إضافة أو ليلاً بعد أو المعدل الأسبوعية ، معالي ابو عصام .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يا سيدي اذا سمحت لي ، فيه أعمال لا تتم الا ليلاً هذه أولاً .

ثانياً : فيه الأعمال المستمرة لـ ( أربعة وعشرين ) ساعة يتم التشغيل على ثلاث ( شفتات ) ، كالك تقول :

الشفة الثالث يتقاضى أعلى من ( أ و ب ) ، مع انه الأصل الذي يتم في مثل هذه الحالات ان الناس يتدأرون ، التي يكون على الشفة الأول يصير على الثاني ، والتي على الثاني يصير على الثالث ، والثالث يرجع أول ، هذا باب فتحه لا مكان لاغلاقه ، مثل المقاييس لما قلت فيه مكاتب تشغيل ليلاً يعني لا يذهب بكم الظنون بعيدة ، أنا قصدت فيه أعمال تتم ليلاً ، هل يعني ذلك انك ماتخضع لنظام ، الشفتات ؟

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكراً معالي الرئيس .

لو سمحت يا سيدي للتوضيح أنا بدي أقول الحالة تتم عادة ، التفريل على البواخر وما يشبه ذلك ، الذي يتم ان الشفة الثاني ينتهي على سبيل المثال ينتهي الساعة الثانية عشرة ليلاً ، فإذا تأخرت بأخرة فهي بحاجة إلى

التفريل لمدة ساعتين بعد الساعة الثانية عشرة ، وفي مؤسسة الموانئ الآن تعمل ما يلي : - تعطي أجر لما بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً أكثر من عمل إضافي التي في الشفتين الأولين ، هذه واحدة .

أما الثاني موضوع ( ١٥٠ ٪ ) ، أنا بدي افهم ( ١٥٠ ٪ ) أرجو التوضيح من معالي وزير العمل ، هل ( ١٥٠ ٪ ) تعني انه أنا بحسب لي سبعة أيام ، باعتبار ان يوم الجمعة لي كامل سواء اشتغلت أم لم اشتغل زائد ( ١٥٠ ٪ ) ساعة عن كل ساعة ، هذا السؤال الذي بدي أسأله ؟

أما اذا كنت بدي اشتغل يوم الجمعة يعطيني فقط يوم ونصف بحسب لي اياه ، فأرجو التوضيح من معالي وزير العمل .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة القانونية : يا سيدي ما تكلم الاستاذ احمد مضبوط ، اذا شطبنا كلمة إضافياً يصبح المعنى ، يتقاضى لقاء عمله عن ذلك اليوم أجراً لا يقل عن ( ١٥٠ ٪ ) من أجره المعتاد ، نشطب إضافياً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : التي فهمته أنا لو يأخذ دينار في الساعة ، اذن بده يأخذ ( ١٢٥ ٪ ) منها كأنها صارت ثلاثة دنانير ونصف في الساعة الاصلية فهمتها هيك ، أنا

هكذا في الأصل



اعتقد ما جاء في المشروع هو اعم وافهم (٢٥٪) على الأقل في الساعة الاضافية .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : ارجو ان اوضح قصة (١٥٠٪) الاضافية ، اذا عامل يأخذ يوم الجمعة ( ٨ ) دنائير اصلاً بدون ما يعمل ، اشتغل ذلك اليوم يأخذ ( ٨ ) دنائير زائد ( ١٢ ) دينار ، وبالتالي يجب ان تبقى اجراً اضافياً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يعني يمكن الاخ خليل اوضح الامور ، فيه فارق بين رقم ( أ ) ورقم ( ب ) ، رقم ( ب ) ساعة عمل اضافية ماله اجر سابقاً اصلاً ، فهو اذا ساعة عمله الطبيعي يأخذ ( دينار ) يصبح دينار وربع ، في الثانية يا سيدي الاصل ان هذه الالام مدفوعة الاجر اصلاً ، فأجره من راتبه الشهري اذا اشتغل في هذه الالام يأخذ فوق ذلك اللي هو الاصل ، اللي اخذه اصلاً يأخذه مرة ونصف زيادة ، فلو كانت اجرة باليوم ( عشرة ) دنائير العشرة الاولى اخذها مع راتبه الشهري ، لأن الالام العطلة مدفوعة ، الاجر هنا اذا اشتغل هذا اليوم يأخذ ( ١٥ ) دينار اضافية ، وهذه واضحة بالمادة جداً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله العكابه .

الدكتور عبد الله العكابه : معالي الرئيس ارجو ان ابين ان الحديث في موضوع رفع الساعات او الإضافي والمكافآت في الساعات الليلية ، هذه قضية تشمل قطاعاً كبيراً للعاملين في الجهاز العام والجهاز الخاص ، اجهزة الخدمة المدنية في القطاع العام في الحكومة ، القطاع الخاص ، يعني هذه تشمل اطباء الممرضات والممرضين والعسكريين وحتى في كثير من اعمال الدولة هنالك جهاز الامن العام واجهزة الخابرات العامة ، هذه قضية اذا نُفِخت لا يمكن ان تحصر ، ولذلك اعتقد ان هذه القضية يجب ان تغلق في هذا المجال ولا اؤيدها اطلاقاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة اضافة الى ما تفضل فيه معالي الزميل ابو عصام وهو حقيقة بالنسبة للتفصيل فقرة ( أ ) و ( ب ) ، انما استغرب كان الزملاء يعاملون مع نص الفقرتين كأنهما هنالك الزام على العامل ، نحن نقول بموافقة العامل هو ليس مفروضاً عليه فرض ، بموافقة ، نقول يجوز تشغيل العامل بموافقة ، بالاضافة الى هذا المشرع تحرز وقال :

على ان لا يقل .

ما قال :

على ان لا يزيد .

يمكن ان تطلب (٧٠٪) او (٨٠٪) .

ولذلك انا اعتبر ان الفقرتين منسجمتين ولا يجب ان تقوم تحد فيهم اكثر من اللازم .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : شكراً سيدي الرئيس .

خلينا نأخذ الفقرة ( ب ) ونأمل فيها رجاء ، لأن الشروح التي تقدم بها الزملاء بالحقيقة متضاربة ، يعني اقرأها سيدي واقترض فيه عاملين :

أ - شخص يتقاضى عن كل ساعة عمل ( دينار ) في الالام العادية لا عمل اضافي ولا اعياد رسمية ، ففي اليوم الاول اشتغل ( ثمن ) ساعات وقبض ( ثمن ) دنائير ، وهكذا دوليك حتى اليوم السادس ، اليوم السابع كان عطلة رسمية ماله راتب ابدأ في ذلك اليوم هذا العامل ( أ ) .

ب - يعني اخلي له راتب ، العامل ( أ ) ماله راتب يوم العطلة الرسمية او العيد او الجمعة فنأخذ صاحب العمل وقال :

بدي ياك تفتح الكازية اليوم بدها تأتينا وركبة ، فتحها ليس له ذلك اليوم اجر اصلاً ، فهو يتقاضى عن ( ثمن ) ساعات ذلك اليوم ( صفر ) لانه ماله اصلاً زائد مع ( ١٢ ) دينار اللي هي ( ١٥٠٪ ) ، الان في اليوم الجمعة راتبه ( صفر ) اضافية ( ١٥٠٪ ) من يوم العمل العادي يعني ( ٨ ) ولصنها ( ٨ )

( ١٢ ) دينار فيقبضه ( ١٢ ) دينار ويقول له توكل على الله

العامل ( ب ) هو عامل اخر ، يقول له يا اخي انت لك عندي كل يوم ( ثمن ) دنائير ، بس بدي ياك عندي تشتغل ( ست ) ايام ويوم توكل على الله ، عطلة اسبوعية مدفوعة الاجر ، كل يوم جمعة هذا لا يداوم ، لكن تلك الجمعة ناداه وقال له تعال :

بدي ياك تشتغل ، اشتغل وما يعطيه ( اربعة ) دنائير اضافية ، يعطيه ( ١٢ ) دينار اجراً اضافياً ، يعني يقول له هي ( ثمانية ) اللي انت ما خلدتم اصلاً زائد ( ١٢ ) ، يعني في ذلك اليوم بده يأخذ ( عشرين ) دينار .

هذا هو المكتوب هنا وهذا هو التفسير حتى يصير فيه خلاف بتفسير القانون .

سيدي الرئيس بقيت نقطة اخرى بدي اقولها انا ، يعني في الدول الصناعية بس لعطي فترة عن ( ١٥٠٪ ) ، اللي بسموه ( Time and half ) اية ساعة اضافية ( Time and half ) يسموها يعني وقت ونصف في الالام العادية ، بالعطل الرسمية يأخذ ( دبل ) يأخذ ( ٢٠٠٪ ) مش ( ١٥٠٪ ) ، حتى نحن لا نقول انه اعطينا العمال شيء فوق العادة ، ابدأ يعني لو افترضنا ( تسعة ) ايام ، يوم السبت اشتغل او يوم الثلاثاء ، يأخذ ( ثمن ) دنائير والساعة الاضافية ، يأخذ عليها ( دينار وربع ) في قانوننا مش يأخذ ( ربع ) دينار واضح هذا ، بده يأخذ ساعة وربع وشكراً .

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي ابو عصام .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : يعني انا ما بحب ان اختلف مع اخي عبد الله النصور بس مضطر اختلف رغم عقله الرياضي ، يوم الراحة مدفوع الاجر لكل عاملاً عمل ( ستة ) ايام ، ما فيها هذه نقاش ، العامل اللي يشتغل مياومة يوم يعمل ويوم لا يعمل ، اصلاً هذا ماله يوم عطلة اسبوعية ، وبالتالي لاتعامل معه على عمل يوم عطلة اسبوعية يأخذ اجر عادي نحن

نتكلم عن عامل مستمر ، اذا اشتغل ستة ايام فاليوم السابع مدفوع الاجر ، وبالتالي هذه المادة تقول :

يأخذ اجره مرتين ونصف .  
اجر اليوم الاول جزء من اجره العام ، وهذا العمل الذي اشتغله ( ١٥٠ ٪ ) ومن هنا انا اعتقد ان ما اضيفته اللجنة القانونية في ( أ ) صحيح وفي ( ب ) اكثر دقة وشكراً .  
معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، وضحت الفقرة ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

شكراً لكم وارفع الجلسة .

( انتهت الجلسة )

رئيس مجلس النواب

م . سعد هائل السرور

مساعد امين عام مجلس الامة

لذير عطيات

هكذا هو الامر